

Distr.: General
5 August 2016

Arabic
Original: English



برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة
لطبقة الأوزون: الاجتماع الرفيع المستوى
فيينا، 22 - 23 تموز/يوليه 2016

تقرير الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون: الاجتماع الرفيع المستوى

أولاً - افتتاح الاجتماع

1- عُقد الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مركز فيينا الدولي بفيينا يومي 22 و23 تموز/يوليه 2016. وافتتحت الاجتماع الساعة 10:10 من يوم الجمعة 22 تموز/يوليه 2016 رئيسة الاجتماع السابع والعشرين للأطراف السيدة فيرجينيا بوتر (كندا). وعقد الاجتماع وفقاً للمقرر 1/27 الصادر عن الاجتماع السابع والعشرين للأطراف، والمتعلق بمسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية (HCFs).

2- ورحبت السيدة بوتر بالأطراف في الاجتماع، الذي عُقد عملاً بالمقرر 1/27 في إطار الجهود الرامية إلى التوصل إلى تعديل لبروتوكول مونتريال يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية في عام 2016، وذلك بدءاً بتذليل العقبات التي جرى تحديدها عن طريق إيجاد الحلول. وأضافت أن جدول أعمال الاجتماع سيركز حصراً على تحقيق ذلك الهدف، وسيتضمن مناقشات تُجرى خلال مائدة مستديرة وزارية يُؤمل في أن تبعث رسالة قوية إلى الأطراف فتشجعها على الاستفادة من التقدم الكبير الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية في التصدي لتلك التحديات خلال اجتماعاته الثلاثة السابقة، وعلى العمل معاً لمعالجة المسائل المتعلقة بشأن خطوط الأساس وسنوات خط الأساس وتدابير الرقابة والمسائل الأخرى.

3- وأعربت عن تقديرها للفريق العامل المفتوح العضوية لما أحرزه من تقدم حتى الآن، داعية المشاركين في الاجتماع الحالي إلى القيام بواجبهم بوصفهم وزراء وممثلين رفيعي المستوى لحكوماتهم، وإلى اغتنام الفرصة لاستعراض مجموعة الإجراءات اللازم اتخاذها لمعالجة هذه القضايا، نظراً لما ينطوي عليه الوضع من أهمية ملحة؛ وإلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة بين الأطراف العاملة بموجب المادة 5 وغير العاملة بموجبها؛ وإلى توفير توجيهات واضحة بشأن كيفية المضي قدماً نحو تحقيق نتائج إيجابية للاجتماع الثامن والعشرين للأطراف، الذي

سيعقد بعد الاجتماع الحالي ببضعة أشهر فقط. وتحقيقاً لتلك الغاية، حثت الأطراف على تجاوز مواقفها الفردية أو الإقليمية، وإلى أن تثبت مرة أخرى قدرتها على ترك خلافاتها جانباً وصياغة توافق في الآراء.

4- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد أندري روبريخت وزير الاتحاد الزراعي والحراجة والبيئة وإدارة المياه في النمسا، والسيد لي يونغ المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والسيد إبراهيم تياو نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ألف - بيانات ممثلي الأمم المتحدة

5- رحب السيد لي في بيانه بالأطراف في فيينا، وأشاد بها وبوحداتها الوطنية المعنية بالأوزون لما أبدته من التزام وروح قيادية في تسخير الإرادة السياسية من أجل التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، الأمر الذي قلل إلى حد كبير من الأضرار التي ألحقتها هذه المواد بطبقة الأوزون ومن آثارها على تغير المناخ، وأضاف أن هذا النجاح ما كان ليتحقق بدون دعم هيئات مثل الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، والشراكة المتينة للكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

6- ومضى فقدم لمحة عن عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي أصبحت الوكالة المنفذة الرابعة لبروتوكول مونتريال في عام 1992، والتي تنفذ حالياً حوالي 35 في المائة من المشاريع المعتمدة من قبل الصندوق المتعدد الأطراف. وقال إن المنظمة تؤدي دوراً رئيسياً في كفالة امتلاك الصناعات في كثير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية القدرة على مواصلة أنشطتها مع الامتثال في نفس الوقت لمتطلبات بروتوكول مونتريال وغيره من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قامت، من خلال برامجها المتعددة التخصصات للشركات القطرية وعن طريق تنفيذ النماذج التجارية للإنتاج الأنظف، مثل تأجير المواد الكيميائية، بتقديم الدعم للشركات والمؤسسات الحكومية في مجال تعزيز التكنولوجيا السليمة بيئياً وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة ومنح الرخص للمختبرات وإقامة هيئات توحيد المعايير من أجل تيسير الوصول إلى الأسواق، مشيراً إلى أن المشاريع المختلفة للمنظمة ساعدت على منع إطلاق 338 مليون طن من الانبعاثات المكافئة لثاني أكسيد الكربون في السنة.

7- وفي الختام، تعهد بمواصلة التزام المنظمة بعمل بروتوكول مونتريال وتجاه البلدان الكثيرة التي تخدمها المنظمة، وشجع الأطراف على مواصلة العمل معاً بنفس الروح الأخوية والحزم اللذين أظهرتهما في الماضي، متمنياً لها كل التوفيق في بلوغ الهدف الرئيسي للاجتماع الحالي، وهو رسم طريق المضي قدماً للتوصل إلى تعديل للبروتوكول يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية ويكون له أثر عميق على مستقبل النظام الدولي للمناخ.

8- وقال السيد تياو في بيانه إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ يعكس اعتراف المجتمع الدولي بأن فرادى البلدان، رغم ما تواجهه على الدوام من أولويات وتحديات خاصة بها في حماية نفسها والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، بإمكانها خلق قوة من أجل التغيير الإيجابي والمجدي، من خلال التركيز على القواسم المشتركة. وأكد أن اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الملحق بها أظهرتا بوضوح إمكانية اتخاذ إجراءات سريعة وجريئة لتوسيع نطاق الحلول من خلال استخدام العلم لتحديد الأولويات الرئيسية وأنسب السياسات وأشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص. وضرب مثلاً على ذلك بإبراز الكيفية التي عملت بها الأطراف في البروتوكول معاً من أجل التغلب على العقبات التي بدت مستعصية في سبيل التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون مثل مركبات الكربون الكلورية فلورية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق نتائج منها تشخيص عدد أقل من الإصابات بسرطان الجلد بمقدار مليوني شخص سنوياً،

والحيلولة دون انبعاث حوالي 135 بليون طن من غازات الاحتباس الحراري المكافئة لثاني أكسيد الكربون، ومنافع محتملة للصحة على الصعيد العالمي تناهز قيمتها تريليوني دولار بحلول عام 2030. واقتبس كلمات الكاتب والفلكي كارل ساغان التي صور فيها ثقب طبقة الأوزون "كنوع من الكتابة في السماء" استلهمت منها بلدان العالم "مواهب جديدة للعمل معاً على حماية البيئة العالمية"، وأكد أن على الأطراف الآن أن تضع جانباً مناقشاتها حول النهج المتباينة، وأن تركز على القاسم المشترك الذي يسمح لها بالتوصل إلى اتفاق بشأن التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية.

9- ومضى قائلاً إن الأطراف في بروتوكول مونتريال، بعد أن تحولت شيئاً فشيئاً إلى مركبات الكربون الهيدروفلورية في البداية، بوصفها البديل الصالح الوحيد لمركبات الكربون الكلورية فلورية، استناداً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة في ذلك الوقت، هي الوحيدة التي تستطيع أن تقلل تدريجياً من استخدام تلك المركبات وتكفل استمرار حماية طبقة الأوزون ومنع تزايد الاحتراز العالمي بما يصل إلى نصف درجة مئوية بحلول عام 2050، وبذلك تُسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق اتفاق باريس وخطة عام 2030. وتنبأ بأن الفشل في تحقيق هذا الهدف يمكن أن يؤدي بالمقابل إلى تزايد استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية بنسبة 7 في المائة سنوياً وانطلاق انبعاثات تبلغ 8,8 أو حتى 9 غيغا طن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام 2050.

10- واختتم كلمته قائلاً إن المسؤولية عن معالجة مشكلة مركبات الكربون الهيدروفلورية تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء؛ وأن الالتزام الشديد للأطراف بتحقيق هذا الهدف أمر مشجع، وأنه يشكل منطلقاً إيجابياً لإيجاد وسيلة لتذليل العقبات المتبقية خلال الجلسة الحالية؛ وأن لدى الأطراف أدوات فعالة تستعين بها وهي العلم والسياسات والتعاون، وهي أدوات أكدت قوتها الأنباء التي أفادت في الشهر السابق بأن ثقب طبقة الأوزون قد تقلص بمقدار مساحة الهند بفضل التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورية فلورية بموجب بروتوكول مونتريال. وأشار إلى أن الأطراف في البروتوكول بوسعها أن تختار العمل لصالح الأجيال المقبلة باتباع مسار دبي واتخاذ خطوات حاسمة لكفالة كون الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف المقرر عقده في كيغالي نقطة تحول.

باء - بيان الوزير الاتحادي للزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه في النمسا

11- رحب السيد روبريختر بالأطراف في فيينا، المكان الذي أُخذت فيه منذ أكثر من 30 عاماً الخطوات الأولى في رحلة طويلة نحو مستقبل مستدام يتم فيه التخلص التام تقريباً من المواد المستنفدة للأوزون. وأضاف أن عملية التخلص التدريجي تلك بدأت رحلة تعافي طبقة الأوزون، حيث سُد الثقب فوق أنتاركتيكا بين عام 2005 وشهر أيلول/سبتمبر 2015 بمساحة تبلغ مساحة الهند، كما أسهمت في حدوث انخفاض كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. واستطرد قائلاً إن إنشاء مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية مثل التزاماً واضحاً ومواصلة هذا التقدم باتباع استراتيجية عالمية للتخفيض التدريجي لإنتاج واستهلاك تلك المواد، مضيفاً أن إدخال تعديل على بروتوكول مونتريال يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية يمكن أن يحول دون إطلاق انبعاثات تقدر بـ 105 غيغا-أطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول 2050، وأن يقلل من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بنسبة تصل إلى نصف درجة مئوية. وأكد أن المسار سيشكل بذلك خطوة رئيسية نحو تحقيق هدف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ المتمثل في إبقاء الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية عند مستوى درجتين مئويتين أو 1,5 درجة مئوية في الحالة المثلى.

12- وأعلن أن النمسا أصبحت، في الأسبوع السابق، من أوائل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أكملت عملية التصديق على اتفاق باريس، فأعرب عن التزام حكومة بلده القوي بدعم التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال، لأن ذلك يتيح للمجتمع الدولي فرصة لم يسبق لها مثيل لاعتماد تكنولوجيا مراعية للمناخ وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وتعزيز العمالة، والإسهام بالتالي في تنمية اقتصاد مستدام. وأكد أن نجاحات البروتوكول والدروس المستخلصة منه لا تزال تحتل مكانة محورية في المناقشات بشأن تغير المناخ العالمي، فهي تبين أهمية التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف ينص على تحديدات قوية وملزمة قانوناً تستند إلى العلم، كما ينص على توفير التمويل من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق الامتثال، مما يعزز الشعور بالالتزام المشترك وبالإنصاف.

13- واختتم كلمته بالإشارة إلى أن الاجتماع الحالي يتيح فرصة فريدة لبدء حقبة جديدة في تاريخ بروتوكول مونتريال، كما يتيح إمكانية تاريخية للإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ، وتمنى للأطراف كل التوفيق فيما سبذله من جهود خلال الأسبوع المقبل لوضع الصيغة النهائية لتعديل يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الحضور

14- حضر الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في بروتوكول مونتريال ممثلو الأطراف التالية: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبيروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وعمان، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفيت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاييتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

15- وحضر الاجتماع أيضاً ممثلو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: المنظمة البحرية الدولية، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

المناخ، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي.

16- وكذلك كان حاضراً أو ممثلاً في الاجتماع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والهيئات أو الأفراد من الأوساط الصناعية والأكاديمية الوارد ذكرها فيما يلي:

ADC3R, Air-conditioning Heating and Refrigeration Institute, Alliance for Responsible Atmospheric Policy, Arkema, American Society of Heating Refrigerating and Air - Conditioning Engineers (ASHRAE), Bitzer SE, California Citrus Quality Council, Center for Climate and Energy Solutions, Centre for Science and Environment (مركز العلم والبيئة) the Chemours Company, China Association of Fluorine and Silicone Material Industry, China Household Electrical Appliances Association, China National Petroleum and Chemical Planning Institute, Christian Aid (رابطة المعونة المسيحية) Climate Action Network International (الشبكة الدولية للعمل المناخي) Climalife, Climate Advisers, Climate and Clean Air Coalition (التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي) Council on Energy Environment and Water, CYDSA Corporativo S.A. de C.V., Daikin Europe N.V, Daikin Industries Ltd, Daikin U.S. Corporation, Danfoss A/S (Denmark), Dongyang Chemical Co. Ltd., Embraco Europe S.r.l, Emergent Ventures India, Environmental Investigation Agency, European Air-conditioning and Refrigeration Association, European Chemical Industry Council (المجلس الأوروبي للصناعة الكيماوية) European Partnership for Energy and the Environment, GIZ GmbH (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) GIZ Proklima, Gluckman Consulting, Gujarat Fluorochemicals Limited, HEAT International, Honeywell, Hudson Technologies, ICF International, IN Consult (Pvt.) Ltd., India Habitat Centre, Ingersoll Rand Inc., Institute for Governance and Sustainable Development (معهد الحوكمة والتنمية المستدامة) International Institute of Refrigeration (المعهد الدولي للتبريد) International Pharmaceutical Aerosol Consortium, Institute of Energy and Environment, Japan Fluorocarbon Manufacturers Association, Japan Refrigeration and Air-Conditioning Industry Association, Jiangsu Blue Star Co, Ltd., Johnson Controls, Kulthorn Group, Lawrence Berkeley National Laboratory, League of Arab States (جامعة) Lennox International Inc., Mahle Behr Troy Inc, Mebrom, Matthias Meier Technical Consulting, Mexichem (UK) Limited, Mitsubishi Electric Europe B.V, Natural Resources Defense Council (مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية) Nolan Sherry and Associates Ltd., Northwest Horticultural Council, Oak Ridge National Laboratory, Oeko-Recherche GmbH, Pyc Edition, Quimobásicos S.A. de C.V., Refrigeration and Air-Conditioning Manufacturers Association of India, Refrigerants Australia, Shecco, Sinochem Lantian Co., SRF Limited, Ltd., Sun Yat Sen University School of Engineering, Tata Motors Limited, TERRE Policy Centre, TICA Air - conditioning, Transfrig, Trans-Mond Environment Ltd., United Technologies Corporation, Victorian Strawberry Industry Certification Authority, Westfalen France S.a.r.l, Xi'an Jiaotong University, Zhejiang Sanmei Chemical Ind. Co, Ltd, Zhejiang Yonghe Refrigerant Co. Ltd ومستشارون مستقلون.

باء - إقرار جدول الأعمال

17- أقر اجتماع الأطراف جدول الأعمال التالي استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت
(UNEP/OzL.Pro.ExMOP.3/1):

1 - افتتاح الاجتماع.

(أ) بيان الوزير الاتحادي للزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه في النمسا؛

(ب) بيانات ممثلي الأمم المتحدة.

2 - المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل؛

(ج) وثائق تفويض الممثلين.

3 - "مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية" (المقرر 1/27).

4 - اعتماد تقرير الاجتماع الاستثنائي للأطراف.

5 - اختتام الاجتماع.

جيم - تنظيم العمل

18- قرر اجتماع الأطراف تنظيم عمله خلال الاجتماع الحالي وفقاً لجدول أعماله الذي يتضمن بنداً موضوعياً واحداً فقط هو "مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)". وتقرر أن تشارك الأطراف في مناقشة في هيئة مائدة مستديرة تتناول هذا الموضوع، ثم تستمع إلى بيانات رؤساء الوفود عن الموضوع نفسه، والمسائل ذات الصلة. وتقرر أيضاً أن تستمع الأطراف إلى تقرير يقدمه الرئيس المشارك للفريق الاتصال المعني بمركبات الكربون الهيدروفلورية عن المناقشات التي دارت في الاجتماعين السابع والثلاثين المستأنف والثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسار دبي، وذلك وفقاً للولاية الصادرة عن الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل، ثم تنظر الأطراف في الخطوات التالية اللازم اتخاذها لتنفيذ مسار دبي.

دال - وثائق تفويض الممثلين

19- أبلغ كبير الموظفين القانونيين في أمانة الأوزون عن أن مكتب اجتماع الأطراف في بروتوكول مونتريال قد اجتمع لفحص وثائق تفويض الممثلين الحاضرين في الاجتماع الحالي. وقد وافق المكتب على وثائق تفويض ممثلي 95 طرفاً من أصل 149 طرفاً جرى تمثيلها في الاجتماع. وقد وافق المكتب بصورة مؤقتة على مشاركة 52 طرفاً على أساس أنها ستقدم وثائق تفويضها إلى الأمانة في أسرع وقت ممكن. وحث المكتب جميع الأطراف التي ستحضر الاجتماعات المقبلة للأطراف على أن تبذل قصارى جهدها لتقديم وثائق التفويض إلى الأمانة على النحو الذي تقتضيه المادة 18 من النظام الداخلي. وأشار المكتب أيضاً إلى أنه بموجب النظام الداخلي يجب أن تصدر وثائق التفويض إما عن رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية. وذكر المكتب كذلك بأن ممثلي الأطراف التي لا تقدم وثائق تفويضها بالشكل السليم قد يستثنون من المشاركة الكاملة في اجتماعات الأطراف في المستقبل، ويشمل ذلك حرمانهم من حق التصويت. وقد لاحظ المكتب أن طرفين لم يقدموا وثائق تفويض بالشكل المناسب؛ ولذلك لم يوافق المكتب على هذه الوثائق. ويمكن للبلدان التي لم تقدم وثائق التفويض الصحيحة أن تعيد تقديمها بالشكل المناسب.

ثالثاً - "مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية" (المقرر 1/27)

ألف - مناقشة المائدة المستديرة الوزارية

20- في صباح يوم 22 تموز/يوليه 2016، اتخذ الاجتماع شكل مناقشة حول مائدة مستديرة، وبحث المشاركون فيها كيفية مضي أطراف بروتوكول مونتريال قدماً في عام 2016 لتنفيذ ولاية "مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)" الواردة في المقرر 1/27 الصادر عن الاجتماع السابع والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال. وقام بإدارة المناقشة السيد جونستون باركات، أمين المظالم للأمم المتحدة.

21- وتضمن فريق المناقشة عشرة أعضاء، أُدرجت اسمائهم حسب ترتيب حديثهم، وهم: السيد ر. ر. راشمي السكرتير الإضافي في وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ، الهند؛ والسيدة كاثرين ماكينا، وزيرة البيئة وتغير

المناخ، كندا؛ والسيد محمد مبارك بن دينه، الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة، البحرين؛ والسيدة جينا مكارثي، المديرية بوكالة حماية البيئة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد إبراهيم جبريل، وزير الدولة للبيئة في نيجيريا؛ والسيدة نور ماسريباتين، المديرية العامة، تغير المناخ، والمنسقة الوطنية للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وزارة البيئة والغابات، إندونيسيا؛ والسيد ألبرتو دالتو، المدير الوطني للشؤون العالمية في وزارة الشؤون الخارجية بالأرجنتين؛ والسيد ميغيل أرياس كانبيته، المفوض الأوروبي للإجراءات المتعلقة بالمناخ والطاقة (الاتحاد الأوروبي)؛ والسيد ماريانو كاسترو، نائب الوزير، وزارة البيئة، بيرو؛ والسيد إبراهيم تياو، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

22- وبدأ مدير حلقة النقاش بطرح سؤال واحد على كل عضو في فريق المناقشة، وأفسح المجال بعد ذلك لطرح الأسئلة من الأطراف.

أستئلة من مدير حلقة النقاش

- 1

23- رداً على سؤال من مدير حلقة النقاش بشأن التحديات والفرص التي تواجه الأطراف في التعامل مع مركبات الكربون الهيدروفلورية، ناقش السيد راشمي بأن بروتوكول مونتريال يوفر فرصة ممتازة لمعالجة هذه المسألة بالنظر إلى سجله الممتاز في مجال التعاون الدولي وتقديم المساعدة المالية، وهما عنصران أساسيان لم يجر تناوُلهما بشكل جيد في بعض الحالات في إطار الصكوك الدولية الأخرى مثل بروتوكول كيوتو. ومن المهم اغتنام الفرصة لإدخال أنواع التكنولوجيا ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي في جميع البلدان من أجل تحقيق المنفعة للمناخ والبيئة والتنمية. وأضاف أن التعديل المقترح من الهند يتناول التحديات الرئيسية، بما في ذلك ضرورة تنفيذ التحول الفعال من حيث التكلفة عن مركبات الكربون الهيدروفلورية، من أجل تجنب تعدد التحويلات ولتغطية ما يلزم من تكاليف براءات الاختراع والترخيص، التي تشمل براءات المنتجات والتطبيقات على حد سواء. واختتم كلمته مشدداً على ضرورة ضمان المرونة بالنسبة لجميع الأطراف في التصدي للتحديات.

24- ورداً على سؤال من مدير حلقة النقاش عن سبب كون العام 2016 عاماً حاسماً فيما يتعلق باعتماد تعديل لبروتوكول مونتريال بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، لاحظت السيدة ماكيننا أن كندا دعمت منذ عام 2009 تعديلاً يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية، ولا تزال ترى أنه يشكل أولوية قصوى. وأضافت أن الأطراف يمكن أن تثبت جدتها في التصدي لتغير المناخ عن طريق الموافقة على التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، ويلزم أن تقوم بذلك في عام 2016 من أجل البناء على الزخم المتولد عن مسار دبي، واتفاق باريس، والتزام مجموعة السبعة بتوفير الدعم المالي من أجل التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للأطراف أن تضع في الاجتماع الحالي الصيغة النهائية لنص يحدد خيارات العناصر الرئيسية للتعديل. وبالنظر إلى وجود البدائل المراعية للمناخ المتاحة بالفعل في الأسواق، ومع قبول الدور الرئيسي للصندوق المتعدد الأطراف، أعربت عن اعتقادها بأنه سيكون من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن تعديل طموح دون المساس بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، مع المحافظة في نفس الوقت على تحسين كفاءة استخدام الطاقة والسماح للاقتصادات بالنمو.

25- وحين دعى مدير المناقشة السيد بن دينه إلى التعليق على احتياجات البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، أعرب السيد بن دينه عن تقديره للتقدم الذي أحرزته الأطراف خلال السنتين الماضيتين؛ وأضاف

أن مسار دبي منح الأطراف الثقة التي تحتاج إليها من أجل الموافقة على إنشاء فريق اتصال للنظر في هذه المسائل بالتفصيل. وسيكون من المفيد، على حد قوله، أن تناقش الأطراف مقترحاً واحداً، وأعرب عن التأييد للتعديل المقترح من الهند. وقال إنه سيكون من الممكن الاستفادة من القادة الحاضرين في الاجتماع الحالي للتوصل إلى اتفاق بشأن التعديل في عام 2016.

26- واستجابة لطلب وُجِّه إلى السيدة مكارثي، بأن توجز المسائل الرئيسية التي لا تزال بحاجة إلى معالجة، قالت السيدة مكارثي إن التحديات الثمانية الرئيسية التي حددها مسار دبي تم تناولها جميعاً خلال الاجتماعين السابع والثلاثين المستأنف، والثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، ولذلك ينبغي أن يكون البدء في وضع مشروع نص التعديل ممكناً. وفي سياق تسليمها بشواغل الأطراف العاملة بموجب المادة 5 بشأن تقلص المساعدة المالية، دفعت بقولها إن الصندوق المتعدد الأطراف قدم خدمة حسنة للأطراف في الماضي، وينبغي مواصلة الاعتماد عليه، وأضافت أن الولايات المتحدة وغيرها من الجهات على استعداد لزيادة مساهماتها في الصندوق المتعدد الأطراف لكي يمكن تنفيذ تعديل طموح. ويمثل الاتفاق على تخفيض تدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية فرصة ممتازة للبدء في تحقيق أهداف اتفاق باريس وتنفيذ آلية فعالة من حيث التكلفة للتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب نحو نصف درجة من الاحترار العالمي بحلول نهاية القرن. وأضافت أن الخطوات التي اتخذتها أطراف مثل بلدها، الذي يقوم بتوسيع نطاق البدائل المسموح بها ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، وتقييد استخدام المواد ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي، ويتعاون مع الصناعة في تطوير الحلول، من شأنها أن تساعد في دفع عجلة الابتكار الصناعي وأن تمكّن من تحقيق معدلات قوية لتخفيض مركبات الكربون الهيدروفلورية، مما يعود بالمنفعة على جميع البلدان وعلى الكوكب ككل.

27- وحين سئل السيد جبريل عن الفرص التي يقدمها تعديل محتمل متعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية وعن الحلول التوفيقية التي قد تلزم لاعتماد مثل هذا التعديل، حدد أن الفرص الأساسية تشمل إمكانية تفادي نصف درجة مئوية من الاحترار العالمي فوق المستويات السابقة لعصر الصناعة بحلول نهاية القرن، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ وإمكانية تطوير بدائل مراعية للمناخ لمركبات الكربون الهيدروفلورية في البلدان والمناطق المختلفة؛ وإمكانية تعزيز الهياكل المؤسسية من أجل ضمان الاستخدام السليم للبدائل المراعية للمناخ لمركبات الكربون الهيدروفلورية، بوسائل منها تحديث قواعد ومعايير السلامة، وبناء القدرات والتدريب ومنح الرخص للتقنيين في البلدان النامية. أما عن الحلول التوفيقية اللازمة للتوصل إلى تعديل مقبول لدى الجميع، فتشمل ضمان أن تكون البدائل الحالية لمركبات الكربون الهيدروفلورية متاحة لجميع الأطراف التي ترغب في استخدامها؛ وتوفير تمويل إضافي لتنفيذ التعديل لدى الأطراف العاملة بموجب المادة 5، بما في ذلك للمشاريع الإيضاحية على الصعيدين الإقليمي والوطني بشأن البدائل المراعية للمناخ لمركبات الكربون الهيدروفلورية وتدمير مركبات الكربون الهيدروفلورية والتخلص منها على نحو سليم بيئياً؛ واعتماد إعفاء محدود المدة من شأنه أن يمكّن الأطراف من مواصلة استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية في بعض القطاعات التي لا توجد فيها بدائل مناسبة؛ ونقل التكنولوجيا إلى الأطراف العاملة بموجب المادة 5؛ وتقديم الدعم إلى الأطراف العاملة بموجب المادة 5 لإجراء الاستقصاءات والأبحاث في مجال تطوير بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية، ولوضع الأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بها.

28- وعندما طُلب من السيدة ماسريباتين تحديد العناصر الرئيسية التي يلزم إدراجها في تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية لمعالجة شواغل بلدها ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، قالت إن هذه العناصر تشمل تحقيق

التوازن بين الفوائد البيئية والاقتصادية المترتبة على التعديل عن طريق تمكين تلك البلدان وصناعاتها من تنفيذ التعديل بطرق لا تعرض التنمية الاقتصادية-الاجتماعية للخطر؛ وضمان إتاحة التكنولوجيات المكتملة المراعية للمناخ في الأسواق العالمية والمحلية على حد سواء؛ وتقديم الدعم إلى الأطراف لضمان السلامة والاستخدام الآمن للبدائل المراعية للمناخ لمركبات الكربون الهيدروفلورية، بوسائل منها تدريب التقنيين في قطاعي التصنيع وخدمات الصيانة وتوفير التمويل لتغطية تكاليف الاستثمار المرتبطة بضمان سلامة تلك التكنولوجيات والمواد؛ والاعتراف بالروابط القائمة بين التعديل المتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية وتغير المناخ، وتقديم الدعم لاستخدام أنواع التكنولوجيا والمواد المراعية للمناخ والتي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة.

29- وعندما سئل السيد دالتون عن الانطباعات التي أثارها المناقشات التي أجريت بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية أثناء الاجتماع السابع والثلاثين المستأنف والاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، وعمما قد يتطور في مجريات الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف في كيغالي، قال إن اعتماد نهج مؤلف من خطوتين لمعالجة مركبات الكربون الهيدروفلورية، على النحو الذي يظهر في مسار دبي، مكن من بناء الثقة بين الأطراف العاملة بموجب المادة 5 والأطراف غير العاملة بموجبها، في إيجاد حلول للتحديات المختلفة المرتبطة بتعديل محتمل فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية. وفي الأيام الماضية، حققت الأطراف تقدماً كبيراً في إيجاد حلول للتحديات الرئيسية وفي معالجة الشواغل المختلفة التي أعربت عنها الأطراف العاملة بموجب المادة 5، بما في ذلك ما يتعلق بتحويل الصناعات التي سبق تحويلها من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى مركبات الكربون الهيدروفلورية، والحاجة إلى المرونة لتمكين الأطراف من تحديد القطاعات التي ينبغي تحويلها وتحديد أنواع التكنولوجيا التي ينبغي استخدامها، وكذلك شواغل الأطراف بشأن التمويل وبناء القدرات. وبالنظر إلى طبيعة المناقشات والاتفاقات التي جرت حتى الآن، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل التمويل، أعرب عن ثقته في أن شواغل الأطراف العاملة بموجب المادة 5 سوف تعالج، وأن الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف سيتوصل إلى توافق في الآراء وسيعتمد تعديلاً متوازناً تكون جميع الأطراف قادرة على تنفيذه، ويعود بالمنفعة على البيئة.

30- وسئل السيد كانيته عن الاختلافات المتبقية بين مواقف الأطراف العاملة بموجب المادة 5 والأطراف غير العاملة بموجبها، وكيفية المقاربة بينها. فبدأ بالقول إن تقديم الدعم للبلدان النامية في تنفيذ الالتزامات الجديدة يعد أمراً أساسياً، وشدد بقوله إنه على الرغم من كون التمويل مسألة تظهر كفاءة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن دول الاتحاد الأوروبي، باعتبارها جهات مانحة للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، لا تزال ملتزمة بتوفير الدعم المالي والدعم التقني الإضافيين من أجل مساعدة البلدان النامية على التقيد بكافة الالتزامات المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية. وبالنسبة للاختلافات، أشار إلى أن وجهات النظر ظلت متباعدة بشكل كبير بشأن كيفية تصميم الالتزامات المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية وكيفية اختلاف هذه الالتزامات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ورأى أن هذه الاختلافات يمكن حلها باعتماد التدابير التي تراعي اختلاف الحالات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تستخدم حالياً كميات كبيرة من مركبات الكربون الهيدروفلورية، ومن الأنسب أن تبدأ هذه البلدان التخفيض التدريجي بسرعة، فتشرع به قبل عام 2020 وتنتهي في غضون خمسة عشر عاماً. أما البلدان النامية، التي لا تزال في مرحلة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، فليس من المناسب لها أن تحصل فقط على الدعم المالي والتقني من أجل الانتقال المباشر إلى البدائل المراعية للمناخ وغير الضارة بالأوزون، بل ينبغي أن تتلقى أيضاً إشارات سياسية مبكرة بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية. وأضاف أن الالتزامات بموجب التعديل ينبغي أن تراعي أيضاً النمو

الاقتصادي الذي تحتاجه البلدان النامية عن طريق إتاحة مستوى بدء عال بما فيه الكفاية، وإتاحة المرونة والوقت الإضافي قبل بدء تدابير التخفيض، والفترة الزمنية التي ستنجز فيها تلك الالتزامات. وتسعى مقترحات التعديل الأربعة إلى تناول جميع تلك المسائل، وقد آن الأوان للجمع بين أفضل العناصر الواردة في كل اقتراح لكي يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي في كيغالي يتضمن أهدافاً طموحة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

31- وسئل السيد كاسترو عن النقاط الرئيسية التي ينبغي إدراجها في تعديل محتمل متعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية بهدف معالجة شواغل منطقتيه وبلده، فأشار إلى أن عدد سكان أمريكا اللاتينية من ذوي الدخل المتوسط أعلى حالياً من عدد الفقراء، الأمر الذي يؤثر على اقتصادات المنطقة والبيئة واستخدام الموارد، من بين جملة أمور أخرى. ولذلك، هناك أسباب كثيرة تدعو إلى تشجيع تعديل طموح للغاية. ولن يكون هذا ممكناً إلا بالثقة، مع مراعاة النطاق الواسع من الظروف والقدرات السائدة في جميع أنحاء المنطقة وإتاحة الاستدامة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالاقتصاد تتمتع الشركات الصغيرة والبالغة الصغر بأهمية خاصة في المنطقة، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار في أي استراتيجية. وفي بلده، بيرو، يؤثر تكييف الهواء والنقل وحتى تربيّات الطهي في المناطق الريفية بشكل ملحوظ على الانبعاثات.

32- وبناءً على طلب مدير حلقة النقاش تحدث السيد تياو عن أهمية التعديل المحتمل المتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال إن مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشمل العمل بوصفه أمانة لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، والعمل بوصفه المدير المالي للصندوق الاستئماني للصندوق المتعدد الأطراف، والقيام بدور الأمانة للصندوق بوصفه واحداً من الوكالات المنفذة للصندوق، وكذلك تقلم خدمات الأمانة بشأن مسائل الهواء النقي والمناخ والقيام بدور رئيسي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولذلك فإن المفاوضات الحالية تتسم بأهمية كبيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويوصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة المسؤولة عن البيئة داخل الأمم المتحدة فإنه يدرك أهمية إجراء تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية لكوئينا وسكانه، وبشكل أكثر تحديداً لتنفيذ اتفاق باريس وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين استعراض المسألة الرئيسية المتمثلة في التمويل مع الأخذ في الاعتبار تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات. ويتعين إجراء دراسة جدوى للتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، وينبغي أن يسعى التعديل إلى تعزيز الأعمال التجارية بالإضافة إلى هدفه المتمثل في حماية الكوكب وسكانه.

2 - الأسئلة المطروحة من الحاضرين

33- بعد الإجابة على الأسئلة التي طرحها مدير حلقة النقاش، رد المشاركون في الحلقة على عدد من التعليقات والأسئلة التي طرحها الحضور.

34- وردت السيدة ماكينا على تعليقات ممثل فرنسا الذي نقل رسالة من السيدة سيغولين رويال، رئيسة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تحث فيها الأطراف على تكثيف مداولاتها والاتفاق على تدابير رقابة فعالة على مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقالت السيدة ماكينا إن لدى الأطراف بالفعل حلولاً للكثير من التحديات ذات الصلة، بما في ذلك التحديات المالية والتقنية والتحديات على صعيد المرونة، وإنه يمكن التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الحالي. ودعت الأطراف إلى إظهار الطموح وروح القيادة اللازمين لتحقيق ذلك الهدف.

35- وعند تناول مقترحات مفادها أن أحكام المرونة في اتفاق باريس يمكن أن توفر نموذجاً للمرونة في تعديل بشأن التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية قال السيد أرياس كانييتي إن اتفاق باريس يتضمن

بالفعل دروساً يمكن الاستفادة منها، وأهمها أن الأطراف يمكن أن تصل إلى توافق الآراء بشأن هدف طموح. بيد أنه كانت هناك اختلافات كبيرة بين الحد من الاحتراز العالمي، حيث تسمح الطائفة الواسعة من الأدوات التي يمكن استخدامها بمرونة كبيرة، والحد من نوع واحد من المواد مثل مركبات الكربون الهيدروفلورية. وبدلاً من النظر فقط إلى اتفاق باريس ينبغي للأطراف أن تنظر إلى الدروس المستفادة من بروتوكول مونتريال الذي استخدم بنجاح في القضاء على المواد المستنفدة للأوزون ولديه بالفعل آليات مناسبة لهذا العمل.

36- ورداً على سؤال بشأن تلبية احتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة لتوها من النزاعات أشارت السيدة مكارثي إلى إن أحد أوجه القوة في بروتوكول مونتريال كان دائماً قدرته على الاستجابة للاحتياجات الفردية للأطراف، حيث يمنحها المرونة لتحقيق أهدافها وفقاً للأوضاع التي تخصها، بوسائل منها إجراءات الإعفاءات لأغراض الاستخدام الضروري، الأمر الذي يمكنها من التعامل مع الظروف غير المتوقعة.

37- ورداً على إفادة من الحضور بأن من الضروري إدراج التحسينات في كفاءة الطاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أي تعديل يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية قال السيد كانيته إن تحسين كفاءة الطاقة يشكل جزءاً بالغ الأهمية من الاستجابة لتغير المناخ، مشيراً إلى أن الكثير من المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً المقدمة بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ خلال عام 2015 تتضمن أهدافاً في مجال كفاءة الطاقة ستبلغ تكاليف تحقيقها وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة نحو 8 بلايين دولار بحلول عام 2030.

38- ورداً على السؤال نفسه أعربت السيدة مكارثي عن اتفاقها مع السيد كانيته، ولاحظت أن الابتعاد عن استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحتراز العالمي وتحسين كفاءة توفير التبريد وتكييف الهواء هما هدفان متكاملان، وكلاهما يساعد في تقليل الاحتراز العالمي. ويتعين على الأطراف أن ترسل إشارة إلى قطاع الصناعة لحثه على الإسراع في ابتكار وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تحمي البيئة وصحة الإنسان وراحته. ويجب أن يشكل تحسين كفاءة الطاقة عنصراً رئيسياً في كل إجراء. وقالت أيضاً إن تركيب معدات جديدة كثيراً ما ينطوي على تكاليف أولية كبيرة. وأعربت السيدة ماكينا أيضاً عن موافقتها على أهمية الموضوع، مشيرة إلى ضرورة التفكير بدقة عند تنفيذ الحلول الرامية للتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية.

39- واستجابة للشواغل التي أثرت بأن الأطراف في بروتوكول مونتريال قد ترغب في أن تعالج عن طريق البروتوكول تحديات إضافية لا تتعلق مباشرة بطبقة الأوزون بسبب النجاح الذي حققه البروتوكول، قالت السيدة مكارثي إنها لا تتوقع أن الأمر كذلك. فالأطراف في بروتوكول مونتريال قررت معالجة مسألة مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار البروتوكول لا بسبب النجاح الذي حققه البروتوكول، بل لأن التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في إطار البروتوكول - والتشجيع على استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية كبديل لها - تسببا في الاستخدام المتزايد لمركبات الكربون الهيدروفلورية والأخطار التي تشكلها على المناخ.

40- وعندما طُلب بيان الكيفية التي يمكن بها للأطراف تحقيق التوازن بين الحماية البيئية والنمو الاقتصادي في سياق التعديل المتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية، وافق جميع المشاركين في النقاش الذين تناولوا الكلمة على أن النمو الاقتصادي والحماية البيئية يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، واقترحوا سبلاً يمكن من خلالها للأطراف أن تحقق الهدفين معاً، ووافقوا أيضاً على أن الأطراف العاملة بموجب المادة 5 سوف تحتاج إلى الدعم

المالي والتقني من أجل تحقيق التحول عن استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقال السيد أرياس كانيته إن سبل تحقيق فصل الآثار البيئية عن النمو الاقتصادي تشمل الابتكار وتحسين الإدارة الزراعية وإدارة الأراضي والغابات والاستثمارات في مجال كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، مع ملاحظة أنه في الفترة بين عامي 1990 و2014 حَقَّض الاتحاد الأوروبي انبعاثاته من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 24 في المائة في حين نَمَّى اقتصاده بنسبة 50 في المائة، مما يدل على أن النمو الاقتصادي والحماية البيئية يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب. وقال أيضاً إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تفي بتعهداتها المالية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها في إطار أنظمة المناخ والأوزون. وقالت السيدة ماكيننا إن أهداف التنمية المستدامة تتطلب أن تخفف البلدان حدة الفقر وأن تتعامل مع تغير المناخ، وأن تتمكن البلدان من تحقيق فصل النمو الاقتصادي عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، الأمر الذي يحفز الابتكار ويمكن أن يفضي إلى تطوير حلول قليلة الكلفة ومراعية للبيئة.

41- وقال السيد راشمي إن هناك تكاليف على الاقتصاد والصناعة مرتبطة بأنواع التكنولوجيا الأكثر استدامةً من الناحية البيئية، مشيراً إلى أن التحول عن استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية سيكلف بلده 10 بلايين دولار في الفترة بين عامي 2030 و2050؛ ولذلك فإن من الضروري أن تدعم الآلية المالية لبروتوكول مونتريال تنفيذ أي تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية لدى الأطراف العاملة بموجب المادة 5، بما في ذلك فيما يتعلق بتكاليف الملكية الفكرية. وعلى نفس المنوال أشار السيد بن دينه إلى أنه يتعين على الأطراف غير العاملة بموجب المادة 5 أن توفر الموارد المالية الكافية للأطراف العاملة بموجب المادة 5 لتمكينها من تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية في سياق تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقال السيد كاسترو إن هناك الكثير من الفرص المربحة للجميع من أجل حماية البيئة وصحة الإنسان مع الإسهام في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، مثل تلك التي يجري الاضطلاع بها في إطار التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي من أجل التخفيف من الملوثات التي تؤثر على المناخ عن طريق استخدام مواقد الطهي النظيفة وتحسين كفاءة إنتاج القرميد. وقال السيد تياو إنه يمكن للبلدان أن تعتمد سياسات وطنية لكفاءة استخدام الطاقة لا تقتصر آثارها الجيدة على البيئة بل تفيد أيضاً من الناحية الاقتصادية، وإنه عند التعامل مع إدخال تعديل على بروتوكول مونتريال ينبغي لجميع الأطراف أن تبذل جهداً للاستعاضة عن مركبات الكربون الهيدروفلورية ببدائل ذات كفاءة في استخدام الطاقة.

3 - اختتام مناقشات المائدة المستديرة

42- أشار مدير حلقة النقاش إلى أن مناقشات المائدة المستديرة كشفت عن نوايا حسنة هائلة من جانب جميع المشاركين، وطلب إلى المشاركين في النقاش تقديم "تغريدة" على موقع تويتر يمكن أن تلخص مقاصد هذه النوايا ويستفيد منها الشباب. واقترحت السيدة ماكيننا تغريدة "دعونا نفعل ذلك!". واختتم مدير حلقة النقاش المناقشات بتلك المناشدة.

باء - بيانات رؤساء الوفود

43- أدلى رؤساء وفود الأطراف التالية ببيانات، وترد أسماء الأطراف حسب ترتيب الإدلاء بالبيانات: المكسيك، ورواندا، وسلوفاكيا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه)، وغواتيمالا، وكوت ديفوار، والجمهورية الدومينيكية، وميانمار، وإثيوبيا، والسودان، ونيجيريا، وهايتي، وكندا، والهند، والنرويج، والكاميرون، وبنغلاديش، وكينيا، واليابان، والسنغال، وأفغانستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، والأرجنتين، والفلبين،

والصين، وبوركينا فاسو، والسلفادور، وزمبابوي، وإندونيسيا، وموزامبيق، ونيكاراغوا، والكرسي الرسولي، وفيجي، وتونس، وسنغافورة، وبنن، والاتحاد الروسي.

44- وأعرب كثير من الممثلين الذين تناولوا الكلمة عن شكرهم لحكومة النمسا وشعبها على حسن استضافة هذه السلسلة من الاجتماعات. وتوجه عدد كبير منهم أيضاً بالشكر إلى أمانة الأوزون لما قدمته من الدعم والتنظيم الفعال للاجتماعات، كما توجهوا بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف، والوكالات المنفذة للصندوق المتعدد الأطراف، وأفرقة التقييم والجهات المعنية الأخرى على الأدوار التي أدتها من أجل كفاءة نجاح الاجتماعات بوجه خاص ونجاح بروتوكول مونتريال بوجه عام.

45- وأشاد عدد من الممثلين بالإجازات الهامة التي حققها بروتوكول مونتريال في الرقابة على المواد المستنفدة للأوزون والتخلص التدريجي منه، وهي إنجازات كان لها دور أساسي في استعادة طبقة الأوزون وساهمت أيضاً في تخفيف آثار تغير المناخ. وقال عدد من الممثلين إن آليات البروتوكول الفعالة تعمل كنموذج معترف به عالمياً للإجراءات العالمية الرامية إلى حماية البيئة. وقال أحد الممثلين إن البروتوكول قائم على النموذج الدينامي للأدوات السياسية التي تأخذ في التطور بناء على أوجه التقدم العلمي والتقني، وقد شجع درجة ممتازة من التعاون الدولي. وقال إن أحد العوامل الرئيسية في هذا الإنجاز، هو اعتراف البلدان الصناعية بمسئوليتها التاريخية عن إنتاج واستهلاك وانبعاثات المواد المستنفدة للأوزون؛ وأضاف أن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، يمكن أن يستخدم الآن نموذجاً للمزيد من التعاون الدولي في التصدي للتحديات الناشئة. وقال ممثل آخر إن من الضروري مواصلة العمل بالنهج المبتكر والمرن الذي جعل البروتوكول أحد أنجح الاتفاقات البيئية العالمية.

46- وأكد عدة ممثلين التزام بلدانهم بعمل البروتوكول ووصف الإجراءات التي تتخذها للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون ولتنفيذ البروتوكول والامتنال لأحكامه، وذلك بوسائط منها السياسات والتدابير التشريعية والمؤسسية والبرنامجية. وأبرز عدد من الممثلين الدور الأساسي الذي اضطلع به الصندوق المتعدد الأطراف في مد يد العون لبلدانهم، عن طريق المساعدة المالية والتقنية، لكي تنجح هذه البلدان في تلبية التزاماتها بموجب البروتوكول. وقال عدد من الممثلين إنه، عقب نجاح الكثير من البلدان في التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورية فلورية، يتوجه تركيزها الآن إلى التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، حيث تعمل على تحديد العناصر المختلفة لخطتها في مجال إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، بما في ذلك وضع ضوابط الاستيراد، والخصص ونظم الترخيص، وتدريب مسؤولي الجمارك وغيرهم من المسؤولين، والتوعية، وإقامة الشراكات، وتقديم الدعم التقني في قطاع الرغاي، ووضع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات في قطاع التبريد وتكييف الهواء. وشملت المسائل الخاصة التي جرى إبرازها ضرورة تقديم حوافز للمستوردين وأهمية إنشاء وتعهد قاعدة بيانات تتعلق بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وحركتها. وتحدث عدد من الممثلين عن الأولوية التي تضعها بلدانهم على البدائل التي تتسم بانعدام إمكانية استنفاد الأوزون وبالقدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، كما تتسم بمراعاة البيئة وكفاءة استخدام الطاقة.

47- وقال عدد من الممثلين إن الجهود التي تبذلها بلدانهم لفرض الرقابة على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بموجب البروتوكول تعتبر جزءاً من الالتزام الأوسع بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، وصحة الإنسان. وحث أحد الممثلين على اتباع نهج شمولي في إيجاد حلول للمشاكل المتعددة التي تواجه البشرية، مع وقوف الأسرة البشرية بأكملها متحدة من أجل التصدي لتغير المناخ والمسائل الأخرى، مع مراعاة شواغل البلدان الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً. وقال إن بروتوكول مونتريال يجب أن يواصل تركيزه على الإعلام والتثقيف وتطوير الإحساس بالمسؤولية لضمان الاستهلاك والتنمية على نحو سليم بيئياً.

48- ووصف عدد من الممثلين البرامج المتعددة القطاعات في بلدانهم، التي تشمل مجموعة من العناصر بالإضافة إلى حماية طبقة الأوزون. وتكلم بعض الممثلين عن تعميم قضايا حماية الأوزون وتخفيف آثار تغير المناخ كعناصر في السياسات الوطنية والخطط الإنمائية، وأفاد عدد منهم أن خطط بلدانهم لإدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية تتضمن بالفعل تدابير كثيرة تهدف إلى اعتماد البدائل الطبيعية وتجنب المواد المعتمدة على مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي.

49- وأوضح عدد من الممثلين التحديات التي لا تزال البلدان النامية تواجهها في التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك التجارة غير المشروعة، وإلقاء المعدات العتيقة والمتقدمة، وارتفاع تكلفة التكنولوجيا البديلة، وحالات التأخير في تحويل الأموال، والافتقار إلى القدرات التقنية والبشرية والنزاعات الداخلية وانعدام الأمن. وقال عدد من الممثلين إن هناك حاجة إلى قدر إضافي وكاف من المساعدة المالية والتقنية التي تتسم بقابلية الاستمرار من أجل المساعدة على التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك التحدي الجديد المتمثل في التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية. وأبرز بعض الممثلين التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة قابلية تعرضها لخطر تغير المناخ، مما يجعلها تميل إلى دعم اعتماد تعديل على بروتوكول مونتريال يمكنها من تنفيذ الرقابة على مركبات الكربون الهيدروفلورية. وشددت ممثلة على المشاكل الخاصة التي يواجهها عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون في قطاع مصائد الأسماك وفي التدمير المأمون لمخزونات المواد المستنفدة للأوزون، وقالت إن هذه التحديات ينبغي معالجتها في إطار بروتوكول مونتريال.

50- وتكلم عدد كبير من الممثلين بإسهاب عن القضية التي تعتبر حالياً التحدي الأكبر الذي يواجه بروتوكول مونتريال، وهي تعديل البروتوكول من أجل التحكم بإنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية، والتقليل بذلك من انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية. وأعرب أحد الممثلين عن قلقه من أن زيادة انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية من شأنها أن تبطل الكثير من المنافع المناخية التي تحققت من خلال التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، قائلاً إن من الضروري اتباع نهج متكامل عند معالجة استنفاد الأوزون وتغير المناخ. وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لاتباع نهج متكامل كهذا، فقالوا إن فوائده تشمل اعتماد أنواع التكنولوجيا المراعية للمناخ، وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، وإيجاد الوظائف وتشجيع التنمية المستدامة.

51- وأشار كثيرون ممن تناولوا الكلمة إلى الأهمية التاريخية للمفاوضات الجارية حالياً لتعديل البروتوكول والاستفادة من نفوذه في مجال مكافحة تغير المناخ، فقالوا إن من شأنه أن يقدم مساهمة هامة في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وألمح عدد منهم إلى الطبيعة المجهدة والصعبة للمفاوضات بشأن هذه المسألة، وإلى الثقة التي وضعوها في آليات البروتوكول المنشأة منذ زمن طويل من أجل تبادل الآراء بطريقة مفتوحة وشفافة، وما تتيحه من إمكانية العمل المتضامر من أجل إيجاد حلول مبتكرة للقضايا المعقدة والتوصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء.

52- وقال عدد من الممثلين إن الرحلة نحو تعديل البروتوكول لا تزال في بدايتها، وهناك مجموعة من القضايا لا تزال تحتاج إلى تسوية، بما في ذلك ما يتعلق بسنوات خط الأساس، وسنوات التجميد، والجدول الزمني للتخفيض التدريجي، وذلك للأطراف العاملة بموجب المادة 5 والأطراف غير العاملة بموجبها؛ وتحديد أنواع التكنولوجيا البديلة المجدية والفعالة من حيث التكلفة والممكنة تقنياً والسليمة بيئياً، مع مراعاة مسائل السلامة وكفاءة استخدام الطاقة؛ تحديد أنواع التكنولوجيا المبتكرة التي تحقق أداء جيداً في درجات الحرارة المحيطة العالية؛ وضمان توافر البدائل الآمنة والفعالة من حيث التكلفة لمركبات الكربون الهيدروفلورية في جميع البلدان؛ وتحسين

جمع وتحليل البيانات للمساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة؛ وضمن مستويات مناسبة من التمويل والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك في إطار الصندوق المتعدد الأطراف، وذلك لتمكين البلدان النامية من تنفيذ التعديل. وأعرب أحد الممثلين عن الأمل في أنه، في إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، ستراعي البلدان المتقدمة النمو شواغل البلدان النامية بالكامل، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتمويل، وفترة السماح المؤقتة، وتوفر بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية وسلامة هذه البدائل، ومعايير الأمان، والإعفاءات والمسائل الأخرى ذات الأهمية، وتقدم التزامات مؤكدة بشأن التمويل ونقل التكنولوجيا. وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تزال ملتزمة بتوفير قدر إضافي من الدعم المالي والتقني من خلال الصندوق المتعدد الأطراف، وذلك لمساعدة البلدان النامية على تلبية التزاماتها المتصلة بمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال عقب اعتماد أي تعديل على البروتوكول من أجل مراقبة مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقال أحد الممثلين إنه قبل التوصل إلى اتفاق بشأن هذا التعديل، يلزم تعريف المقصود بعبارة "الموارد الإضافية" لتقييم الأموال المطلوبة للتعامل مع مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال، كما يلزم أن يقتصر التمويل الموجه للتعامل مع مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب البروتوكول على التبرعات، بالنظر إلى أن مركبات الكربون الهيدروفلورية ليست مواد مستنفدة للأوزون وبالتالي لا تندرج في إطار ولاية الصندوق المتعدد الأطراف.

53- وقال عدد من الممثلين إن ثمة حاجة إلى نهج مرن ومتكيف يسمح للبلدان بانتقاء أنواع التكنولوجيا والخيارات القطاعية وخيارات التوقيت الأنسب للظروف السائدة فيها. وقال أحد الممثلين إن أي تعديل يعتمد لا ينبغي أن يقتصر التصدي لحماية البيئة فحسب، بل ينبغي أن يكفل أيضاً التنمية الاقتصادية والرفاه المجتمعي. ووصف عدد من الممثلين الإجراءات الاستباقية التي يجري الأخذ بها في بلدانهم بهدف التخفيض التدريجي لإنتاج واستيراد مركبات الكربون الهيدروفلورية وتشجيع البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي، وذلك بوسائل منها التدابير التشريعية والتنظيمية.

54- وأشاد العديد من الممثلين بمسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، باعتباره معلماً بارزاً في التعاون الدولي، وأثنوا على الجهود التي تبذلها الأطراف لتحقيق المزيد من التقدم والنتائج المثمرة في الاجتماعين السابع والثلاثين المستأنف والثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية. وأقر العديد من الممثلين بالإنجازات التي حققتها حتى الآن فريق الاتصال المعني بجدوى وسبل إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية، بما في ذلك استعراض التحديات المتصلة بتنفيذ مسار دبي، وتوثيق الحلول المقترحة للتحديات المحددة في المسار، والبدء في الاجتماع الحالي، بالمفاوضات بشأن مقترحات لتعديل بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية. وقال أحد الممثلين إن الأطراف في البروتوكول باتفاقها على مسار دبي قد بينت مرة أخرى وحدة حقيقية في المقصد وشراكة عالمية، كما أظهرت روحاً قوية من المشاركة والالتزام بإنقاذ البشرية. وأعرب عدد منهم عن الأمل في إحراز المزيد من التقدم الملموس صوب اعتماد تعديل لبروتوكول مونتريال في الاجتماع الثامن والعشرين المقبل للأطراف، الذي سيعقد في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2016. وقال أحد الممثلين إن الحل سيكمن في استخدام المزيج الأمثل من العناصر الرئيسية التي تضمنتها مقترحات التعديل الأربعة، بدلاً من تفضيل مقترح واحد على المقترحات الأخرى.

55- وتحدث عدد من الممثلين عن أهمية التعاون بين بروتوكول مونتريال والصكوك الأخرى، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الختام، أعرب الكثير من الممثلين عن الالتزام ببروتوكول مونتريال وبالأنشطة التي يضطلع بها لصالح البيئة والإنسانية.

الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

56- في إطار البند 3 من جدول الأعمال استمع اجتماع الأطراف إلى ملاحظات السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وشدد الوزير على أهمية ما تحاول الأطراف في بروتوكول مونتريال تحقيقه ووصفه بأنه أحد أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها للتصدي لتغير المناخ، ويضاهي من حيث أهميته مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي. وأضاف أن الأدلة العلمية على تغير المناخ، الذي يتضح من خلال الارتفاع المتتابع في درجات الحرارة العالمية هي أدلة دامغة. وعلى الرغم من أن اتفاق باريس هو الاتفاق المناخي العالمي الأقوى والأكثر طموحاً في التاريخ إلا أنه لا يمثل حلاً سحرياً بل ينبغي أن تصحبه خطوات إضافية يتخذها القطاع الخاص والحكومات والمواطنون في كل بلد.

57- ويمثل بروتوكول مونتريال مثلاً لافتاً لما يمكن أن ينجزه التعاون العالمي إلا أن نجاحه في التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون قد سرّع استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية المسؤولة حالياً عن انبعاثات 1 غيغاطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وهو ما يعادل تقريباً كمية الانبعاثات من 300 محطة من محطات الطاقة الكهربائية العاملة بالفحم. وقال إنه بالنظر إلى العمل الشاق الذي قامت به الأطراف بالفعل، يمكن اعتماد تعديل يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية وسيمثل ذلك مكسباً كبيراً للمناخ.

58- وقال إن البلدان لا تتمتع جميعها بنفس القدرات على اتخاذ الإجراءات، ولذلك أكد على التزام بلده بالمرونة، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، وتوفير الدعم المالي الكافي من خلال الصندوق المتعدد الأطراف. وأشار إلى أن أعضاء مجموعة الدول السبع وبلدان الشمال الأوروبي تشكل مجتمعة نسبة 75 في المائة من قاعدة الجهات المانحة للصندوق وقد أعلنت هذه البلدان عن عزمها على تقديم تمويل إضافي من أجل تنفيذ تعديل يتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية. واختتم كلمته بدعوة جميع الأطراف إلى احترام الإرث الذي خلفه أسلافها، الذين تكاتفوا في عام 1987 من أجل التصدي لتحديد لم يسبق له مثيل، من خلال اعتماد تعديل للتخفيض التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية ومن ثم الاقتراب من الهدف المحدد في باريس والمساعدة على حماية الصحة والقابلية للعيش في المستقبل على الكوكب الوحيد الذي تمتلكه البشرية.

جيم - التقدم المحرز في المناقشات بشأن مسار دبي

59- قدم السيد باتريك ماكينيري (أستراليا)، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بجدوى وسبل إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية المنعقد وفقاً للمقرر 1/27، تقريراً بالنيابة أيضاً عن الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية، فأبلغ أن فريق الاتصال قد اجتمع أثناء الاجتماع السابع والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية وتوصل إلى نتائج إيجابية مع حلول لتحديات محددة مبينة في مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية. وقال إن الفريق اجتمع مجدداً أثناء الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية لكي يواصل عمله وناقش، في إطار البند 4 من جدول الأعمال، أصعب عناصر مقترحات التعديل، وهي خطوط الأساس، وتواريخ التجميد والجدول الزمني للتخفيض للأطراف العاملة بموجب المادة 5 والأطراف غير العاملة بموجبها. وأضاف أن الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية قد عُلق، وقرر الفريق العامل مواصلة المناقشات غير الرسمية بشأن هذه المسائل، إضافة إلى أي مسائل عالقة تتصل بالتحديات المبينة في مسار دبي، تحت إشراف فريق الاتصال أثناء الاجتماع الحالي. وسيستمع فريق الاتصال إلى تقرير عن نتائج

المناقشات غير الرسمية وينظر أيضاً في أربعة مقترحات قدمت إلى الفريق العامل في ورقات غرفة اجتماعات⁽¹⁾ وسيقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف.

60- وفي الجلسة الختامية للاجتماع الحالي، قدم الرئيس المشارك لفريق الاتصال، بالنيابة أيضاً عن الرئيس المشارك معه، تقريراً عن نتائج مناقشات الفريق. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير صيغة خطية للتقرير.

61- وبعد الاستماع إلى تقرير الرئيس المشاركين لفريق الاتصال قام اجتماع الأطراف بما يلي:

(أ) اعتمد مشروع المقرر المقدم من كندا والولايات المتحدة المشار إليه في تقرير الرئيس المشاركين لفريق الاتصال، بصيغته المنقحة من جانب فريق الاتصال (المقرر د. 1/3 في الفرع رابعا أدناه)؛

(ب) وأقر الحلول التي تم التوصل إليها للتحديات المحددة في مسار دبي والمبينة في المرفق الثاني من هذا التقرير كأساس للمناقشة في الاجتماع الثامن والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية وفي الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف؛

(ج) وقرر أن يجري النظر في نص مشروع المقرر الوارد في ورقتي غرفة الاجتماعات المقدمتين من باكستان وفي ورقة غرفة الاجتماع المقدمه من الهند المشار إليه في تقرير الرئيس المشارك لفريق الاتصال، على النحو المبين في المرفقات الثالث والرابع والخامس لهذا التقرير، وذلك من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثامن والثلاثين المستأنف، ومن جانب الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف؛

(د) وقرر أن تُرفق بهذا التقرير الوثيقة التي وضعها فريق الاتصال والتي تبين نطاقات خطوط الأساس وتواريخ التجميد التي تحبذها الأطراف والمجموعات المختلفة، على النحو المشار إليه في تقرير الرئيس المشاركين لفريق الاتصال، وذلك كمعلومات لاطلاع جميع الأطراف (انظر المرفق السادس لهذا التقرير)؛

(هـ) وقرر أن تقوم الأمانة بتحديث النص المجمع لمقترحات تعديل بروتوكول مونتريال بناءً على التطورات الأخيرة؛

(و) وقرر إبقاء الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية معلقاً، على أن يُستأنف مباشرة قبل الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف، رهناً بتقديم تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستئماني لبروتوكول مونتريال.

رابعاً - اعتماد المقرر الصادر عن الاجتماع الاستثنائي للأطراف

62- اعتمد الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف المقرر التالي على أساس مشروع المقرر الذي أعده فريق الاتصال:

(1) يرد نص ورقات الاجتماعات هذه في المرفقات من الثاني إلى الخامس لتقرير الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل مفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال (UNEP/OzL.Pro.WG.1/38/8).

إن الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف يقرر ما يلي:

المقرر د. 1/3: تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن المنافع المناخية والتكاليف الناجمة عن تخفيض مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار مسار دبي

أن يطلب إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إعداد تقرير لكي ينظر فيه الاجتماع الثامن والعشرون للأطراف، على أن يتضمن تقييماً للمنافع المناخية، والآثار المالية المترتبة على الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، نتيجة للجدول الزمنية للتخفيض التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs) الواردة في مقترحات التعديل التي ناقشتها الأطراف في الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية وفي الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف.

خامساً - اعتماد تقرير الاجتماع الاستثنائي للأطراف

63 اعتمدت الأطراف هذا التقرير يوم الأحد، 24 تموز/يوليه 2016، على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.ExMOP.3/L.1.

سادساً - اختتام الاجتماع

64 - أُعلن اختتام الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في بروتوكول مونتريال في الساعة 1:15 من صباح يوم الأحد، 24 تموز/يوليه 2016.

التقرير المقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المعني بجدوى وسبل إدارة مركبات
الكربون الهيدروفلورية إلى الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٦، 12:55 صباحاً

أشكر، سيدي الرئيس المشارك. قام فريق الاتصال في الاجتماع السابع والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية بتوليد حلول للتحديات المحددة في مسار دبي. وتم إقرار مجموعة الحلول كنتيجة للاجتماع السابع والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية وقدمت خلال الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية على النحو المبين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/38/7 و Corr.1.

وواصل فريق الاتصال أثناء الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية مناقشة خطوط الأساس، وخطوات التخفيض والتجميد. وجرت مناقشة واسعة لخطوط الأساس والخيارات المفضلة التي أعرب عنها أثناء المناقشات التي جرت في فريق الاتصال.

ونتيجة للمناقشات أعد جدول يبين نطاقات خطوط الأساس وتواريخ التجميد التي تجبها الأطراف والمجموعات المختلفة، على أساس وجود عنصر يتعلق بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية يضاف إلى خط الأساس. وسترفق الوثيقة بتقرير الاجتماع للاطلاع عليها والنظر فيها.

ولوحظ واتفق على أن الجدول الزمني للأطراف العاملة بالمادة 5 سوف يتوقف على الجدول الزمني للطرف بموجب المادة 2 وأنه يلزم النظر في هذين الأمرين معاً. وحسب التكاليف الصادر عن الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثامن والثلاثين، واصل فريق الاتصال مناقشاته بعد تعليق الاجتماع الثامن والثلاثين. وبالإضافة إلى مواصلة النقاش بشأن خطوط الأساس والجدول الزمني للتجميد والتخلص التدريجي، نظر الفريق أيضاً في أربع ورقات غرفة اجتماعات:

CRP.2 - ورقة غرفة الاجتماعات 2: نظرت الأطراف في النص المقدم من الهند من أجل إدراجه في

المقررات الصادرة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال

CRP.3 - ورقة غرفة الاجتماعات 3: تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن المنافع المناخية

والتكاليف الناجمة عن تخفيض مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار مسار دبي، مقدم من كندا والولايات المتحدة

CRP.4 - ورقة غرفة الاجتماعات 4: نص عُرضَ على الأطراف للنظر فيه من أجل إدراجه في

المقررات المتعلقة بالتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال، مقدم من باكستان

CRP.6 - ورقة غرفة الاجتماعات 6: نص عُرضَ على الأطراف للنظر فيه من أجل إدراجه في

المقررات الصادرة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال، مقدم من باكستان

لم يكمل الفريق النظر في الوثائق CRP.2 و CRP.4 و CRP.6، ويجيل هذه الوثائق لكي تنظر فيها الأطراف في الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف، مع الإشارة إلى ورود بعض التحفظات فيما يتعلق بالوثيقة CRP.6. جرى

تنقيح الوثيقة CRP.3 ونظر فريق الاتصال في الصيغة المنقحة CRP.3/Rev.1، التي أحييت إلى الاجتماع الاستثنائي للأطراف للنظر فيها واعتمادها. وسعى فريق الاتصال أيضاً إلى أن يطلب من الأمانة أن تستكمل تجميع مقترحات التعديلات المقدمة من الأطراف بحيث تظهر التطورات التي حدثت خلال الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية والمناقشات التي تلت ذلك.

وأشير أيضاً لاطلاع الفريق العامل المفتوح العضوية إلى أن ثمة طلب آخر كان قيد المناقشة في الوقت الذي اختتم فيه فريق الاتصال وهو الطلب الموجه إلى الأمانة بأن تحول وثيقة الحلول إلى نص مقرر؛ وعندما اختتم فريق الاتصال أعماله هذا المساء لم يكن هناك اتفاق على التقدم بهذا الطلب إلى الأمانة.

وأخيراً ورد طلب بأن يؤذن للأمانة بتنظيم اجتماع بين الدورات من أجل تحقيق تقدم في المفاوضات بشأن مسار دبي.

وباسم الرئيس المشارك معي، أود أن أتقدم بالشكر لجميع المشاركين على التعاون الذي ساد طوال المناقشات التي جرت في فريق الاتصال.

شكراً لكم، سيديتي الرئيسة.

الحلول للتحديات التي تم تحديدها في إطار مسار دبي

عقب المناقشات التي دارت في فريق الاتصال بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، اتفق الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه السابع والثلاثين المستأنف على الحلول التالية للتحديات المحددة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية:

التحدي 1: أهمية الوضع الخاص بالبلدان النامية والاعتراف به والمبادئ بموجب بروتوكول مونتريال التي أتاحت وقتاً إضافياً كافياً لتنفيذ البلدان العاملة بموجب المادة 5 التزاماتها

أقر الفريق العامل بالمناقشات التي جرت خلال اجتماعه السابع والثلاثين المعقود في جنيف في نيسان/أبريل 2016، حيث خلص إلى أن التحدي 1 هو تحد واسع النطاق، ولذلك يمكن معالجة الكثير من القضايا الناشئة في إطاره ضمن التحديات الأخرى.

أما المسائل المتبقية التي لها صلة بالوضع الخاص للبلدان النامية، فيمكن معالجتها أثناء مناقشة التعديلات المقترحة.

التحدي 2: المحافظة على الصندوق المتعدد الأطراف باعتباره الآلية المالية، والاتفاق على أن توفر الأطراف غير العاملة بالمادة 5 موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف المترتبة على إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بالنسبة للأطراف العاملة بالمادة 5، إذا تم الاتفاق على الالتزامات. وفي هذا الصدد يقوم فريق الاتصال بوضع العناصر الرئيسية للدعم المالي من الصندوق المتعدد الأطراف للأطراف العاملة بالمادة 5، لكي تسترشد بها اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف، مع أخذ الشواغل التي تبديها الأطراف في الاعتبار

ويرد نص الحلول المتفق عليها في التذييل الأول لهذه الوثيقة. وفيما يتعلق بحل التحديات المدرجة في هذه الفئة، تجدر الإشارة إلى أن الفريق العامل اتفق على أن يتم تناول البنود الواردة بين قوسين في وثيقة الحلول أثناء التفاوض على التعديل، وأن تُحل قبل اعتماد تعديل على بروتوكول مونتريال. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مناقشة مسألة براءات الاختراع الخاصة بقطاع الإنتاج تشمل كلا من براءات العمليات والتطبيق.

التحدي 3: العناصر الواردة في الفقرة 1 (أ) من المقرر 9/26، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في سياق النظر في جدوى وسبل إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية

يشير الفريق العامل إلى أن مسألة توافر البدائل هي مسألة قيد النظر في إطار تحديات أخرى، لاسيما في سياق الإعفاءات. بيد أن الفريق العامل اتفق على صيغة محددة لمسائل السلامة وقابلية الاشتعال، من أجل معالجة العراقيل التي تحول دون وضع معايير سلامة دولية، على النحو التالي:

”نقر الأطراف بأهمية التحديث السريع للمعايير الدولية المتعلقة بمواد التبريد القابلة للاشتعال ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي، بما فيها المركب 40-2-IEC60335، ودعم تشجيع الإجراءات التي تسمح بطرح هذه المواد في الأسواق بطريقة مأمونة، فضلاً عن تصنيع البدائل ذات القدرة المنخفضة

أو المعدومة على إحداث الاحتراز العالمي التي تحل محل مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ومركبات الكربون الهيدروفلورية، واستخدامها وصيانتها وتناولها“.

واتفق الفريق العامل أيضاً على اعتماد الحل التالي للتحدي 3:

”إجراء استعراضات دورية للبدائل وفقاً للمعايير المنصوص عليها في الفقرة 1 (أ) من المقرر 9/26، ومواصلة الأطراف مناقشة هذه المسألة خلال الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل“.

التحدي 4: المرونة في التنفيذ التي تمكن البلدان من وضع استراتيجياتها وأولوياتها بخصوص القطاعات والتكنولوجيا

وفيما يتعلق بهذا التحدي، ارتأى الفريق العامل أن الاجتماع السابع والعشرين للأطراف اتفق على هذا الحل بوصفه جزءاً من مسار دبي، وأُعيد تأكيده خلال الاجتماع السابع والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، على النحو المبين في المرفق الرابع للتقرير عن الاجتماع السابع والثلاثين، الذي يرد في هذه الوثيقة باعتباره التذييل الثاني. وتجري معالجة بعض جوانب مسألة المرونة أيضاً في إطار التحدي 2 المتعلق بمسألة التمويل والمرونة في التنفيذ، ولذلك فقد أُدرجت في التذييل الأول لهذه الوثيقة.

التحدي 5: عملية الإعفاء وآلية الاستعراض الدوري للبدائل، بما في ذلك النظر في توافر أو انعدام البدائل في جميع القطاعات في البلدان العاملة بموجب المادة 5، والاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الحرارة المحيطة العالية، استناداً إلى جميع العناصر المذكورة في الفقرة 1 (أ) من المقرر 9/26

اتفق الفريق العامل على أن الحل فيما يتعلق بإعفاء البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية هو كما أُتفق عليه خلال الاجتماع السابع والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، على النحو المبين في المرفق الثالث للتقرير عن ذلك الاجتماع، الذي يرد نصه في التذييل الثالث لهذه الوثيقة. وينبغي في هذا السياق التأكيد مجدداً على أن من المقرر أن يستعرض فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي تعريف درجات الحرارة المحيطة العالية والقائمة المقابلة للبلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، وأن ينظر في إمكانية إضافة بلدان أخرى إلى القائمة، مع الإشارة إلى أن البلدان التي تم تحديدها بوصفها بلداناً ذات درجات حرارة محيطة عالية ستبقى في قائمة الإعفاءات لدرجات الحرارة المحيطة العالية. وبوسع الأطراف المهتمة المشاركة في عملية الاستعراض.

وبالإضافة إلى منح إعفاءات للبلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، اتفق الفريق العامل على ما يلي:

- السماح بإعفاءات لأغراض الاستخدامات الضرورية والحرحة في أي تعديل يخص مركبات الكربون الهيدروفلورية؛
- النظر في وضع آليات لهذه الإعفاءات في عام --20، بما في ذلك آليات إعفاءات متعددة السنوات؛
- توفير المعلومات والتوجيهات لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي في سياق استعراضه الدوري للقطاعات التي قد تتطلب إعفاءات.

التحدي 6: العلاقة بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية

اتفق الفريق العامل على ما يلي:

”تُقر الأطراف بالعلاقة بين الجدول الزمني ذي الصلة بالقطاعات لتخفيض مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ومركبات الكربون الهيدروفلورية، وبين تفضيل تجنب الانتقال من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي، وهي مستعدة لإتاحة المرونة عند عدم توافر أية بدائل أخرى مجربة تقنياً ومجدية اقتصادياً.

وكذلك تُقر الأطراف بهذه العلاقات فيما يخص بعض القطاعات، ولاسيما قطاع تبريد العمليات الصناعية، وتفضيل تجنب الانتقال من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي، وهي مستعدة لإتاحة المرونة عند عدم توافر أية بدائل أخرى في الحالتين التاليتين: (1) عدم توافر إمدادات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية من مصادر الاستهلاك الموجودة أو من المخزونات أو المواد المستعادة/المعاد تدويرها؛ (2) إذا كان ذلك سيسمح في وقت لاحق بالانتقال مباشرة من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى بدائل ذات قدرة منخفضة أو معدومة على إحداث الاحترار العالمي.

وقبل الشروع في أية عملية تجميد لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب المادة 5 أو في تنفيذ أية التزامات رقابية أخرى، وفي ضوء الإقرار الوارد أعلاه، سُنَّح تدابير مرونة فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الذي يمس بعض القطاعات، وعلى الأخص منها القطاع الفرعي لتبريد العمليات الصناعية، وذلك لتجنب ازدواجية التحويلات.“

التحدي 7: الأحكام التجارية مع غير الأطراف

اتفق الفريق العامل على ما يلي:

”تدخل الأحكام التجارية مع غير الأطراف حيز النفاذ لجميع البلدان بعد مُضي خمس سنوات على تاريخ التجميد للأطراف العاملة بموجب المادة 5“.

التحدي 8: الجوانب القانونية وأوجه التأزر والمسائل الأخرى المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في سياق إدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال

اتفق الفريق العامل على أنه لم يتم التوصل بعد إلى استنتاج نهائي بخصوص هذا التحدي، وأن من الأفضل مواصلة معالجته أثناء المفاوضات بشأن التعديل المتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية، حيث سيزداد وضوح النهج الواجب اتباعه بموجب بروتوكول مونتريال وفقاً للتعديل.

ويلاحظ الفريق العامل أن أحد الأطراف صرح بضرورة ألا يعدل بروتوكول مونتريال حقوق الأطراف والتزاماتها بموجب الاتفاقية الإطارية.

التدبير الأول

حلول فيينا للتحديات المتعلقة بمسائل التمويل ومرونة التنفيذ

المسألة	
<p>المحافظة على الصندوق المتعدد الأطراف باعتباره الآلية المالية، والاتفاق على أن توفر الأطراف غير العاملة بالمادة 5 موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف المترتبة على الالتزامات المتفق عليها فيما يتعلق بإدارة مركبات الكربون الهيدروفلورية بالنسبة للأطراف العاملة بالمادة 5.</p> <p>ستتاح للأطراف العاملة بموجب المادة 5 المرونة من أجل وضع أولويات لمركبات الكربون الهيدروفلورية، وتحديد القطاعات، واختيار التكنولوجيات/البدايل، ووضع وتنفيذ استراتيجياتها للوفاء بالالتزامات المتفق عليها بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، وذلك على أساس احتياجاتها المحددة وظروفها الوطنية واتباع نهج قطري. تدرج اللجنة التنفيذية المبدأ الوارد في الفقرة المذكورة أعلاه في المبادئ التوجيهية ذات الصلة، وفي عملياتها لاتخاذ القرارات.</p> <p>الطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تقوم، في غضون سنة واحدة بعد اعتماد تعديل مركبات الكربون الهيدروفلورية، بوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتمويل التخلص التدريجي من استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية وإنتاجها، بما في ذلك عتبات فعالية التكلفة.</p>	<p>المبادئ الأساسية والأطر الزمنية</p>
الإرشادات المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بشأن التكاليف المتزايدة	
<p>لدى وضع المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن المنهجيات وحسابات التكاليف، ستكون فئات التكاليف التالية مؤهلة وتدرج في حسابات التكاليف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التكاليف الرأسمالية المتزايدة، • التكاليف التشغيلية المتزايدة • أنشطة المساعدة التقنية • البحث والتطوير عند الحاجة من أجل تكييف وتحسين البدائل ذات القدرة المنخفضة أو المدومة على إحداث الاحترار العالمي للمركبات الهيدروفلورية • تكاليف براءات الاختراع والتصميمات، والتكلفة المتزايدة لعائدات حقوق الملكية، متى كان ذلك ضرورياً وفعالاً من حيث التكلفة • تكلفة الأخذ الآمن بالبدائل القابلة للاشتعال وذات الخصائص السمية <p>وسيجري التفاوض في سياق تعديل على التكاليف التشغيلية المشار إليها أعلاه، بما في ذلك الفترات المحتملة لاستمرارها، مع ملاحظة المقترح الذي يحدد فترة تستمر 5 سنوات.</p>	<p>استهلاك قطاع التصنيع</p>
<p>لدى وضع المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن المنهجيات وحسابات التكاليف، ستكون فئات التكاليف التالية مؤهلة وتدرج في حسابات التكاليف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • فقدان الأرباح نتيجة إيقاف تشغيل/إغلاق مرافق الإنتاج فضلاً عن تخفيض الإنتاج • التعويضات المقدمة للعاملين المسرّحين • تفكيك مرافق الإنتاج • أنشطة المساعدة التقنية • البحث والتطوير فيما يتصل بإنتاج البدائل ذات القدرة المنخفضة أو المدومة على إحداث الاحترار العالمي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، وذلك بهدف تخفيض تكلفة البدائل 	<p>قطاع الإنتاج</p>

المسألة	
<ul style="list-style-type: none"> • تكاليف براءات الاختراع والتصميمات أو التكلفة المتزايدة لعائدات حقوق الملكية • تكاليف تحويل مرافق الإنتاج لكي تنتج بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحتراق العالمي عندما يكون ذلك مجدياً من الناحية التقنية وفعالاً من حيث التكلفة <p>وينبغي تمويل الحد من انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 (HFC-23)، وهو منتج ثانوي من عملية إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 (HCFC-22) عن طريق الحد من معدل انبعاثه في العملية، بتدميره من البقايا الغازية المطلقة، أو عن طريق جمع وتحويل المواد الكيميائية الآمنة الأخرى، من الصندوق المتعدد الأطراف، من أجل تلبية التزامات البلدان العاملة بموجب المادة 5 المحددة في التعديل المتعلق بمركبات الكربون الهيدروفلورية.</p>	
<p>لدى وضع المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن المنهجيات وحسابات التكاليف، ستكون فئات التكاليف التالية مؤهلة وتدرج في حسابات التكاليف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أنشطة توعية الجمهور • وضع السياسات وتنفيذها • برامج منح الرخص وتدريب التقنيين فيما يتعلق بالمناولة الآمنة والممارسات الجيدة والسلامة للبدائل، بما في ذلك معدات التدريب • تدريب موظفي الجمارك • منع التجارة غير القانونية في مركبات الكربون الهيدروفلورية • أدوات الصيانة • معدات اختبار مواد التبريد لقطاع التبريد وتكييف الهواء • إعادة تدوير مركبات الكربون الهيدروفلورية واستعادتها • [التكاليف الإضافية للواردات]* • [التكاليف المتزايدة لمواد التبريد من أجل خدمة/شحن أنظمة التبريد المتنقلة]* <p>* هذه البنود الواردة بين قوسين مربعين أعلاه سيجري تناولها أثناء التفاوض بشأن التعديل، كما سيتم تسويتها قبل اعتماد تعديل على بروتوكول مونتريال.</p> <p>ونوصي فريق الاتصال بأن فريق التمويل أنتج حلولاً للتحديات وسيتناول حل مسائل التمويل المتبقية الواردة بين أقواس مربعة والتكاليف التشغيلية المتزايدة عند التفاوض بشأن التعديل. وعلى هذا الأساس، ستتقبل الأطراف إلى التفاوض على التعديل.</p> <p>زيادة التمويل المتاح بموجب مقرر اللجنة التنفيذية 50/74 إلى حد أقصاه X في المائة فوق المبالغ المدرجة في ذلك المقرر بالنسبة للأطراف التي يصل مجموع خطط أساس استهلاكها من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى 360 طناً مترياً، عندما يلزم ذلك من أجل إدخال بدائل لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحتراق العالمي وبدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية معدومة القدرة على إحداث الاحتراق العالمي، مع الاحتفاظ بكفاءة استخدام الطاقة، وذلك في قطاع الصيانة/المستعملين النهائيين أيضاً.</p>	<p>قطاع الصيانة</p>
<p>يتقرر التاريخ الفاصل من جانب اجتماع الأطراف الذي يتخذ القرار بشأن التعديل.</p>	<p>التاريخ الفاصل للقدرة المؤهلة</p>

المسألة	
<p>فعالية استخدام الطاقة</p> <p>الطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تضع توجيهات التكاليف المرتبطة بالمحافظة على فعالية استخدام الطاقة أو تحسين تلك الفعالية بالنسبة للبدائل من التكنولوجيا والمعدات ذات القدرة المنخفضة أو المدومة على إحداث الاحتراز العالمي، عند التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، مع الإحاطة علماً بالدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى التي تعالج فعالية استخدام الطاقة، عند الاقتضاء.</p>	
<p>التعزيز المؤسسي</p> <p>توجيه اللجنة التنفيذية إلى زيادة دعم التعزيز المؤسسي في ضوء الالتزامات الجديدة المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية.</p>	
<p>التصريف</p> <p>النظر في تمويل الإدارة الفعالة من حيث الكلفة للمخزونات المستعملة أو غير المرغوب فيها من المواد الخاضعة للرقابة، بما في ذلك التدمير.</p>	
<p>بناء القدرات اللازمة لمعالجة مسألة السلامة</p> <p>الطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تحدد أولويات المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل معالجة مسائل السلامة المرتبطة بالبدائل ذات القدرة المنخفضة أو المدومة على إحداث الاحتراز العالمي.</p>	
<p>تكلفة استيراد البدائل</p> <p>[ينبغي تقديم الدعم للتكلفة الإضافية لاستيراد المواد البديلة (الدعم للمدفوعات)].*</p> <p>* هذا البند الوارد بين قوسين مربعين أعلاه سيجري تناوله أثناء التفاوض بشأن التعديل، كما ستم تسويته قبل اعتماد تعديل على بروتوكول مونتريال.</p>	
<p>الأنشطة الأخرى</p> <p>يجوز للأطراف أن تحدد بنود التكاليف الأخرى التي ستضاف إلى القائمة الإرشادية الناجمة كنتيجة للتحويل إلى بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحتراز العالمي.</p>	

الحلول بشأن التحديات المتعلقة بمسائل التمويل والمرونة في التنفيذ

المبادئ الأساسية والأطر الزمنية

وافقت الأطراف، من أجل معالجة التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، على أن تنقح، في غضون سنة واحدة بعد اعتماد التعديل، الإجراءات والمعايير والمبادئ التوجيهية للصندوق المتعدد الأطراف.

وفي سياق معالجة التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية سيتم تنقيح النظام الداخلي للجنة التنفيذية بغية إضفاء المزيد من المرونة فيما يخص الأطراف العاملة بموجب المادة 5.

ويتعين على رئيس اللجنة التنفيذية أن يقدم تقريراً إلى اجتماع الأطراف عن التقدم المحرز وفقاً لهذا المقرر، بما في ذلك بخصوص الحالات التي أفضت فيها مداولات اللجنة التنفيذية إلى تغيير في الاستراتيجية الوطنية أو خيار التكنولوجيا الوطنية المقدم إلى اللجنة التنفيذية.

مبادئ بشأن التحويل الثاني والتحويل الثالث

تُعرّف عمليات التحويل الأولى، في سياق التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، بأنها عمليات تحويل المؤسسات إلى استخدام بدائل ذات قدرة منخفضة أو معدومة على إحداث الاحتزار العالمي، وهي مؤسسات لم تحصل من قبل على دعم مباشر أو غير مباشر، جزئياً أو كلياً، من الصندوق المتعدد الأطراف، بما في ذلك المؤسسات التي تحولت إلى استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية باستخدام مواردها الخاصة.

المؤسسات التي تحولت بالفعل إلى استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية في سياق التخلص التدريجي من استخدام مركبات الكربون الكلورية فلورية و/أو مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف لتغطية التكاليف المتزايدة المتفق عليها، بنفس الطريقة كما هو الحال فيما يخص المؤسسات المؤهلة في عمليات التحويل الأولى.

المؤسسات التي تتحول عن استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى استخدام مركبات كربون هيدروفلورية ذات قدرة عالية على إحداث الاحتزار العالمي، بعد اعتماد التعديل المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار خطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية التي سبق أن وافقت عليها اللجنة التنفيذية ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف فيما يخص عمليات التحول اللاحقة إلى استخدام بدائل ذات قدرة منخفضة أو معدومة على إحداث الاحتزار العالمي لتغطية التكاليف المتزايدة المتفق عليها بنفس الطريقة، كما هو الحال فيما يخص المؤسسات المؤهلة في عمليات التحويل الأولى.

المؤسسات التي تحولت عن استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية إلى استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية على إحداث الاحتزار العالمي باستخدام مواردها الخاصة قبل تاريخ تجريد تطبيق التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف لتغطية التكاليف المتزايدة المتفق عليها بنفس الطريقة كما هو الحال فيما يخص المؤسسات المؤهلة في عمليات التحويل الأولى.

الاتفاق على أن المؤسسات التي تتحول عن استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية إلى مركبات كربون هيدروفلورية ذات قدرة أقل على إحداث الاحترار العالمي بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف عند عدم توفر بدائل أخرى، ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف فيما يخص عمليات التحول اللاحقة إلى بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي أو عديمة القدرة على إحداث الاحترار العالمي، عند الضرورة، لإنجاز الخطوة النهائية للتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية.

عمليات التخفيض الإجمالي المستدامة

يُحدّد حجم الاستهلاك المتبقي المؤهل للتمويل على أساس نقطة بداية الاستهلاك الإجمالي الوطني مطروحاً منه الكمية الممولة من المشاريع المعتمدة سابقاً في نماذج الاتفاق المتعدد السنوات في المستقبل فيما يخص خطط التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية (بما يتسق مع المقرر 57/35).

الأنشطة التمكينية

سيُدعم الصندوق المتعدد الأطراف الأنشطة التمكينية في أي اتفاق بشأن التخفيض التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية.

بناء القدرات والتدريب على مناولة بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاع الصيانة وقطاعي التصنيع والإنتاج

التعزيز المؤسسي

إصدار التراخيص بموجب المادة 4 ب

الإبلاغ

مشاريع البيان العملي

وضع الاستراتيجيات الوطنية

التذييل الثالث

الإعفاء لدرجات الحرارة المحيطة العالية

نص التعديل

تضاف الفقرة التالية لتصبح الفقرة 7 من المادة 2 ياء:

”تنطبق الفقرات من 1 إلى 4 من هذه المادة على المستويات المحسوبة للإنتاج والاستهلاك إلا في الحدود التي ينطبق ضمنها الإعفاء لدرجات الحرارة المحيطة العالية استناداً إلى معايير تقررها الأطراف.“

درجات الحرارة المحيطة العالية

- أولاً - تتاح إعفاءات جديدة للأطراف التي تسود فيها ظروف درجات حرارة محيطة عالية مع عدم وجود بدائل مناسبة للاستخدام في القطاع الفرعي المحدد.
- ثانياً - يتعين أن يكون الإعفاء مميزاً ومنفصلاً عن الإعفاءات لأغراض الاستخدامات الضرورية والاستخدامات الحرجة في إطار بروتوكول مونتريال.
- ثالثاً - يبدأ نفاذ الإعفاء ويصبح متاحاً عند بداية تجميد استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية أو التزامات الرقابة الأولية الأخرى ويجب أن تكون مدته الأولية 4 سنوات.
- رابعاً - يسري الإعفاء على القطاعات الفرعية الواردة في المرفق [X] في الأطراف التي: (1) يبلغ المتوسط فيها ما لا يقل عن شهرين في السنة خلال 10 سنوات متتالية مع تجاوز ذروة المتوسط الشهري لدرجات الحرارة 35 درجة مئوية؛⁽¹⁾ (2) أبلغت رسمياً عن استخدام هذا الإعفاء من خلال إخطار الأمانة في موعد لا يتجاوز عاماً واحداً قبل تجميد استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية أو غير ذلك من التزامات الرقابة الأولية، وكل أربع سنوات بعد ذلك إذا رغبت في تمديد الإعفاء.
- خامساً - يبلغ كل طرف يعمل في إطار الإعفاء لدرجات الحرارة المحيطة العالية بشكل منفصل عن بيانات الإنتاج والاستهلاك للقطاعات الفرعية التي ينطبق عليها الإعفاء لدرجات الحرارة المحيطة والعالية.
- سادساً - تُبلغ الأمانة بموجب المادة 7 بأي عملية نقل لمخصصات الإنتاج والاستهلاك الخاصة بإعفاءات درجات الحرارة المحيطة العالية.
- سابعاً - يُقيّم فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي وهيئة فرعية تابعة له، تشمل خبراء خارجيين في مجال درجات الحرارة المحيطة العالية، مدى ملاءمة بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية للاستخدام عند عدم توفر بدائل ملائمة استناداً إلى المعايير التي وافقت عليها الأطراف، ويمكنه أن يوصي بإضافة قطاعات فرعية للمرفق [X] أو حذفها منه، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعايير المذكورة في الفقرة 1 (أ) من المقرر 9/26⁽²⁾، مع إبلاغ هذه المعلومات إلى اجتماع الأطراف.
- ثامناً - يُجرى التقييم دورياً ويبدأ قبل 4 سنوات من تاريخ بدء أي تجميد لاستخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية أو غير ذلك من التزامات الرقابة الأولية الأخرى وكل أربع سنوات بعد ذلك.

(1) متوسط درجات الحرارة المقيس مكانياً والمشتق من درجات الحرارة العليا خلال اليوم باستخدام معلومات أرشيف مركز البيانات البيئية: http://browse.ceda.ac.uk/browse/badc/cru/data/cru_cy/cru_cy_3.22/data/tmx.

(2) تدرج المعايير من الفقرة 1 (أ) من المقرر 9/26.

تاسعاً - تستعرض الأطراف، في موعد لا يتجاوز السنة التي تلي تسلّم تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي عن ملاءمة البدائل، الحاجة إلى تمديد هذا الإعفاء لقطاعات فرعية محددة لفترة (فترات) إضافية تصل إلى 4 سنوات، وبصورة دورية بعد ذلك. وتطور الأطراف عملية معجلة من أجل ضمان تجديد الإعفاء في الوقت المناسب عند عدم توفر بدائل مجدية، مع الأخذ في الاعتبار توصية فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي والهيئة الفرعية التابعة له.

عاشراً - كميات المواد الواردة في المرفق واو الخاضعة لإعفاء درجات الحرارة المحيطة العالية غير مؤهلة للحصول على تمويل في إطار الصندوق المتعدد الأطراف طالما كانت معفاة فيما يخص ذلك الطرف.

أحد عشر - يتعين على لجنة التنفيذ واجتماع الأطراف أن يؤجلا، إلى عامي 2025 و2026، النظر في حالة الامتثال لاستخدامات مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية من جانب أي طرف يعمل في إطار إعفاء درجات حرارة محيطة عالية في الحالات التي يتجاوز فيها الطرف مستويات الاستهلاك والإنتاج المسموح بها بسبب استهلاكه لمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 (HCFC-22) أو إنتاجه له للقطاعات الفرعية المدرجة في المرفق [X]، شريطة أن تطبق الأطراف المعنية جدول التخلص التدريجي من استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للقطاعات الأخرى، وأن يطلب الطرف المعني رسمياً التأجيل عن طريق الأمانة.

ثاني عشر - ينبغي أن تنظر الأطراف في موعد لا يتجاوز عام 2026 في تمديد تأجيل الامتثال المشار إليه في الفقرة أحد عشر لفترة إضافية مدتها سنتان، ويمكن النظر في المزيد من التأجيلات بعد ذلك، عند الاقتضاء، للبلدان العاملة بموجب إعفاء درجات الحرارة المحيطة العالية.

المرفق [X]: قائمة بالمعدات المعفاة في ظروف درجات الحرارة المحيطة العالية

- أجهزة تكييف الهواء ذات الوحدات المتعددة المنفصلة للاستخدام التجاري والسكني
- مكيفات الهواء المنفصلة الوحدات المزودة بأنابيب (للاستخدام السكني والتجاري)
- وحدات مكيفات الهواء المعبأة التجارية ذات الأنابيب (القائمة بذاتها)

قائمة البلدان العاملة بموجب إعفاء درجات الحرارة المحيطة العالية

الأردن، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبنين، وبوركينا فاسو، وتركمانستان، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسنگال، والسودان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وقطر، وكوت ديفوار، والكويت، وليبيا، ومالي، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنيجر ونيجيريا.

نص يُعرض لكي تنظر فيه الأطراف من أجل الإدراج في المقررات الصادرة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدم من الهند

إن اجتماع الأطراف،

إذ يدرك ويذكر أن بروتوكول مونتريال هو عملية تقودها وتوجهها الأطراف،

وإذ يشير إلى أن السمة المميزة للبروتوكول هي أن مقررات اجتماع الأطراف تستند إلى البيانات والمعلومات العلمية، من جهة، وإلى التنفيذ بعد عملية لإيجاد الحلول عن طريق توافق في الآراء من جهة أخرى،

وإذ يلاحظ أن نجاح البروتوكول قد أوجد اهتماماً بين المؤسسات الأخرى بمحاكاة العملية والمبادئ التي وضعت في إطار البروتوكول،

وإذ يلاحظ أيضاً أن الأطراف تعتمد اعتماداً كبيراً على العمل الممتاز والناتج الرفيعة المستوى للجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال،

وإذ يلاحظ كذلك أن النقاش حول مقترحات تعديل البروتوكول فيما يخص مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs) سيتواصل بعد إيجاد حلول لجميع التحديات التي جرى التعرف عليها، على أن يفهم بوضوح أن الإبلاغ عن الانبعاثات سيستمر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ يلاحظ أنه أثناء عملية إيجاد الحلول للتحديات، وجهت الأطراف عدداً من التعليمات والطلبات إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف من أجل صياغة مبادئ توجيهية تتناول مواضيع محددة، وترد قائمة استرشادية بهذه المواضيع في مرفق هذا المقرر،

وإذ يلاحظ أن الأطراف قد طلبت إلى اللجنة التنفيذية أن تضع هذه المبادئ التوجيهية في غضون سنة واحدة من اعتماد أي تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية،

وإذ يذكر أن رئيس اللجنة التنفيذية يقدم تقريراً سنوياً عن أنشطة اللجنة التنفيذية إلى اجتماع الأطراف، ويشير إلى أن الأطراف قد اقترحت أن يقدم رئيس اللجنة التنفيذية تقريراً إلى اجتماع الأطراف عن التقدم المحرز وفقاً للمقرر 1/27، بما في ذلك بشأن الحالات التي أسفرت فيها مداورات اللجنة التنفيذية عن تغيير في الاستراتيجيات الوطنية أو في خيارات التكنولوجيا الوطنية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية،

وإذ يلاحظ أنه سيكون من المهم أن تأخذ اللجنة التنفيذية التوجيهات الواردة من الأطراف في الحسبان عند وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية،

يقرر ما يلي:

1- أن يعرض مشروع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة التنفيذية على الأطراف التماساً لآرائها ومساهماتها؛

2- أن تضع اللجنة التنفيذية المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية، ولكن ألا يتم ذلك إلا بعد إدراج آراء الأطراف ومساهماتها.

قائمة إرشادية بالمواضيع التي وُجّهت بشأنها إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
تعليمات وطلبات تتعلق بوضع المبادئ التوجيهية

المسألة	التعليمات/الطلبات الموجهة إلى اللجنة التنفيذية
المبادئ الأساسية والأطر الزمنية	أن تضع اللجنة التنفيذية مبادئ توجيهية وتدمج فيها مبدأ المرونة أن تقوم اللجنة التنفيذية، في غضون سنة واحدة بعد اعتماد تعديل بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية، بوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتمويل التخلص التدريجي من استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية وإنتاجها، بما في ذلك عتبات فعالية التكلفة.
الإرشادات المقدمة إلى اللجنة التنفيذية بشأن التكاليف المتزايدة	أن تضع اللجنة التنفيذية مبادئ توجيهية جديدة بشأن المنهجيات وحسابات التكاليف لاستهلاك قطاع التصنيع، وقطاع الصناعة، وقطاع الصيانة.
فعالية الطاقة	أن تضع اللجنة التنفيذية توجيهات التكاليف المرتبطة بالمحافظة على فعالية استخدام الطاقة أو تحسين تلك الفعالية بالنسبة للبدائل من التكنولوجيا والمعدات ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحتراز العالمي، عند التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، مع الإحاطة علماً بالدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى التي تعالج فعالية استخدام الطاقة، عند الاقتضاء.
التعزيز المؤسسي	أن تزيد اللجنة التنفيذية دعم التعزيز المؤسسي في ضوء الالتزامات الجديدة المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية.
بناء القدرات اللازمة لمعالجة مسألة السلامة	أن تحدد اللجنة التنفيذية أولويات المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل معالجة مسائل السلامة المرتبطة بالبدائل ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحتراز العالمي.

نص يُعرض لكي تنظر فيه الأطراف من أجل الإدراج في المقررات المتعلقة بالتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدم من باكستان

[ملاحظة توضيحية: تقدم ورقة غرفة الاجتماعات هذه لكي تناقشها الأطراف في بروتوكول مونتريال في الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، وينبغي أن تدرج عناصر المقترح التي يتفق عليها في أية مقترحات تعتمد بشأن التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)]

إن اجتماع الأطراف،

إذ يلاحظ أن باكستان تؤيد التخفيض التدريجي على الصعيد العالمي لإنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)،

وإذ يسلم بأن بعض المواد التي تحل محل المواد المستنفدة للأوزون تتسم بقدرة عالية على إحداث الاحترار العالمي، وأن بعض مركبات الكربون الهيدروفلورية بوجه خاص تؤدي إلى احترار البيئة،

وإذ يدرك أيضاً بأنه على الرغم من كون نسبة مساهمة مركبات الكربون الهيدروفلورية في الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري تبلغ في الوقت الحالي أقل من 0,2 في المائة ولا تشكل تهديداً فورياً، وعلى الرغم من أن بعض القطاعات الأخرى مثل الطيران والنقل البحري تسبب انبعاثات تزيد عدة أضعاف عن تلك الناتجة عن انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية، إلا أن نمو استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية في العقد السابق لعام 2050 والعقد الذي يليه قد يؤثر على المناخ العالمي،

وإذ يدرك كذلك بأن غالبية البلدان النامية ليس لها دور في زيادة الانبعاثات التي تسهم في الاحترار العالمي ولا في المساهمة في تلك الانبعاثات،

وإذ يسلم بالمبدأ المقبول الذي يقضي بتحمل البلدان مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة وفقاً لقدرات كل منها،

وإذ يسلم بأن بعض التشريعات والالتزامات المفروضة على البلدان النامية قد تكون غير ملائمة، وتسبب لتلك البلدان تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها،

وإذ يلاحظ أن القسم الأكبر من الانبعاثات العالمية في الماضي والحاضر لغازات الاحتباس الحراري ينشأ في البلدان المتقدمة النمو، وأن معدل الانبعاثات لكل فرد في البلدان النامية لا يزال منخفضاً نسبياً، وأن نصيب الانبعاثات العالمية الناشئة في البلدان النامية ينبغي أن يزداد لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والإنمائية،

وإذ يسلم بأن أداء أنواع التكنولوجيا التي تشكل بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية في البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية ضعيف نسبياً، ويؤدي إلى ارتفاع احتياجاتها من الطاقة، وأنه في بعض الحالات لا تتاح البدائل المحرّبة ذات المزايا والكفاءة الاقتصادية،

وإذ يسلم أيضاً بأن الحلول المجدية تجارياً لمكثفات الهواء في المركبات وبعض القطاعات والتطبيقات الأخرى غير متاحة بدورها، وأن تكاليف إعادة شحن نظام التبريد المرتبطة بمواد التبريد البديلة من شأنها أن تسبب أعباءً مالية في العديد من الاقتصادات المنخفضة الدخل في البلدان العاملة بموجب المادة 5،

وإذ يسلم كذلك بعدم وضع أو اعتماد اللوائح والمعايير والسياسات والإجراءات في البلدان العاملة بموجب المادة 5، ولا سيما في سياق قابلية بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية للاشتعال وخواصها السمية،

يقرر ما يلي:

أن يحدد هدف التخفيض التدريجي لإنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية بنسبة 50 في المائة من خط الأساس المتفق عليه، وبالنسبة للبلدان العاملة بموجب المادة 5، أن يجري استعراض التخفيض التدريجي، بعد بلوغ هذا الهدف، فيما يتعلق بتوافر التكنولوجيا البديلة المجدية مالياً والمجربة تقنياً.

نص يعرض لكي تنظر فيه الأطراف من أجل الإدراج في المقررات الصادرة في إطار مسار دبي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدم من باكستان

[ملاحظة توضيحية: تقدم ورقة غرفة الاجتماعات هذه لكي تناقشها الأطراف في بروتوكول مونتريال في الاجتماع الثامن والثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية، وينبغي أن تدرج عناصر المقترح التي يتفق عليها في أية مقترحات ذات صلة بالموضوع يجري اعتمادها أثناء الاجتماع.]

إن اجتماع الأطراف،

إذ يسلم بأن حقوق الأطراف والتزاماتها المحددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا ينبغي تعديلها بواسطة بروتوكول مونتريال،

وإذ يلاحظ أن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية تقع من حيث المبدأ ضمن نطاق ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ يشير أيضاً إلى أن الوثيقة الختامية للاجتماع السابع والثلاثين المستأنف للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال، تفيد بأن الإبلاغ عن انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيستمر،

وإذ يشير كذلك إلى أن فئات معينة من عناصر التكلفة في إطار حلول فيينا للتحديات المتعلقة بمسائل التمويل والمرونة في التنفيذ سيتم تناولها أثناء التفاوض بشأن التعديل، كما ستم تسويتها قبل اعتماد تعديل لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون،

وإذ يلاحظ أن الأطراف يجوز لها أن تحدد بنود التكاليف الأخرى التي ستضاف إلى القائمة المشار إليها التي تنجم كنتيجة للتحويل إلى بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي،

يقرر ما يلي:

أن التكاليف الإضافية المرتبطة بالتخفيف ينبغي تناولها من جانب الأطراف، وتسويتها قبل اعتماد تعديل على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

المرفق السادس

مقترحات الأطراف بشأن خطوط الأساس، وتواريخ التجميد، والخطوات الأولى للتخفيض

خط الأساس المرجعي وتاريخ التجميد للبلدان العاملة بموجب المادة 5		
تاريخ التجميد	النطاق المقترح (جزء مركبات الكربون الهيدروفلورية في خط الأساس المرجعي)	الجهات المؤيدة
٢٠٢٨	٢٠٢٦-٢٠٢٤	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٢٠٢٦-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠١٩	الصين، وباكستان
٢٠٣١	٢٠٣٠-٢٠٢٨	الهند
٢٠٢١	٢٠١٩-٢٠١٧	المجموعة الأفريقية بلدان جزر المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية المتقاربة التفكير،* والاتحاد الأوروبي وبلدان JUSSCANNZ (اليابان، والولايات المتحدة، وسويسرا، وكندا، وأستراليا، والنرويج، ونيوزلندا).
٢٠٢٥	٢٠٢٣-٢٠٢١	ماليزيا، وإندونيسيا، والبرازيل، والأرجنتين، ⁽¹⁾ والبلدان الناطقة بالإنكليزية في البحر الكاريبي وكوبا
٢٠٢٩	٢٠٢٧-٢٠٢٤	إيران
خط الأساس المرجعي وتاريخ التجميد وخطوة التخفيض الأولى للبلدان العاملة بموجب المادة 5		
90 في المائة من خط الأساس في عام 2019	٢٠١٣-٢٠١١	الاتحاد الأوروبي وبلدان JUSSCANNZ
100 في المائة من خط الأساس في عام 2020	٢٠١٣-٢٠٠٩ ⁽¹⁾	بيلاروس والاتحاد الروسي

* نيكاراغوا، والسلفادور، وغواتيمالا، وفنزويلا، وشيلي، وكولومبيا، وهندوراس، وكوستاريكا، والمكسيك، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي، وبنما، وبيرو، وباراغواي (كأساس).
(1) رهناً بتأكيد ذلك من الحكومة.

- ينبغي أن يكون جزء مركبات الكربون الهيدروفلورية في خط الأساس المرجعي هو متوسط الاستهلاك/الإنتاج على مدى ثلاث سنوات متوالية ويعبر عنه بمكافئ ثاني أكسيد الكربون
- وينبغي أن يشمل خط الأساس المرجعي نسبة مئوية من استهلاك/إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية أو الاستهلاك/الإنتاج الفعلي من تلك المركبات، مضافاً إلى جزء مركبات الكربون الهيدروفلورية